



حكاية الرقم الإحصائي

“الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني”



PCBS

2020

© ربيع الأول، 1442 هـ - تشرين الثاني، 2020.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. حكاية الرقم الإحصائي. رام الله/ فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله P6028179 - فلسطين
هاتف: + 970 2 2982700 فاكس: + 970 2 2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

المكاتب الفرعية للجهاز
دائرة الشمال للمحافظات الشمالية - نابلس
هاتف: 09-2381752 فاكس: 09-2387230
دائرة الوسط للمحافظات الشمالية - رام الله
هاتف: 02-2988717/57 فاكس: 02-2956478
دائرة الجنوب للمحافظات الشمالية - الخليل
هاتف: 02-2220222 فاكس: 02-2252865
الإدارة العامة لشؤون المحافظات الجنوبية - غزة
هاتف: 08-2641087 فاكس: 08-2641090

الرقم المجاني: 1800 300 300

حكاية الرقم الإحصائي

“الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني”



الفهرس

3	المقدمة
4	قصة النشأة والتطور
6	الأنظمة والتعليمات والإدارة
6	الموارد البشرية
7	حكاياتنا مع التعداد (التعداد الأول للسكان 1997م)
8	مراحل التعداد
8	منع التعداد في القدس
10	الحملة الإعلامية للتعداد الأول
12	التعداد الثاني 2007م – 2008م
13	التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان
14	مراحل تعداد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان
16	التعداد الثالث 2017م
17	حكاية باحث
18	قصة تحديات الوضع الأمني والانتفاضة
18	حكاية موظفة
19	وقف مكانك « وين رايح...» انبطح على الأرض»
21	موظفة جريئة جداً
22	تطور العمل الإحصائي و الـ GIS
23	الخطة الشاملة الأولى
23	ترويج البيانات وتحدي الوصول
25	الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية
26	قصة برنامج المرأة والرجل
27	مرحلة الشراكات والانتشار
28	فلسطين رئيس فريق الأمم المتحدة لرصد خطة التنمية المستدامة (HLG)
28	فلسطين رئيس الإحصاء العالمي
30	الزيارات الدولية لفلسطين
30	مرحلة تكنولوجيا المعلومات
31	التحديات في الميدان
31	العلاقات العامة والمسؤولية المجتمعية
32	المجلس الاستشاري
32	الأسرة الإحصائية
33	قصتنا مع الجودة
34	أزمة التمويل
35	الإحصاء وفايروس كوفيد 19 (كورونا)
36	بعض الجوائز التي حصل عليها الجهاز
36	الخاتمة

بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عمله، بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 13/9/1993م، ويعتبر الجهاز من المؤسسات الأولى التي بدأت العمل داخل فلسطين، في القدس تحديداً قبل العام 1993م حيث كان الفلسطينيون يربطون العمل الإحصائي بعمل الضريبة، ويعتبرون أن تقديم المعلومات الإحصائية، لا يخدم مصلحة الفلسطينيين أنفسهم، بل ارتبط بالمفهوم الاحتلالي للإحصاء بما يضمن مصلحة أجهزته الأمنية دون الالتفات إلى الواقع الفلسطيني الإنساني المعاش. وعليه فقد تم بناء جهاز الإحصاء الفلسطيني وفقاً للمبادئ التي تسهم في تطوير المفاهيم السائدة لما فيه مصلحة الفلسطيني على أرضه، وترجمة الأرقام الإحصائية لخلق مؤسسات فاعلة وذات خطط تسهم في التطوير والتنمية، وتعمل على خدمة أهداف المجتمع الفلسطيني وفق منظور عادل؛ هذا بالإضافة إلى أن علم الإحصاء يضع نصب عينيه أهمية البناء والتطور، وفق منظور علمي، بالتعاون والتآزر والتشبيك مع مؤسسات الدولة المختلفة، بهدف الوصول إلى مستقبل واعد ومشرق، مستخدماً أحدث وسائل التكنولوجيا ضمن النظام الإداري والفني والمهني للعاملين فيها. لذلك، سارع جهاز الإحصاء الفلسطيني إلى إنتاج كم ضخم من البيانات اللازمة لتجاوز الفجوة الهائلة التي كانت تعد ضرورة عاجلة في ذلك الوقت؛ بيانات حول الواقع البيئي والسكاني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وحيث أن العمل الإحصائي في ظاهره يبدو تخصصاً علمياً بحتاً، إلا أن موضوع بناء الإحصاء الفلسطيني كان له حاجة عملية وملحة للمجتمع الفلسطيني ومؤسساته، لذا قام على الرغبة الشديدة لإنجاح هذا العمل، بسبب ارتباطه المعنوي بما يؤمن رمزية بناء مؤسسات الدولة العتيدة، لشعب حي يقاوم سعي الاحتلال المستمر للمحو والإلغاء والتهجير، فقد عاش الشعب الفلسطيني سنوات طويلة تحت القمع الممنهج والقوة الاحتلالية الفاشمة، الأمر الذي ألقى بظلاله الثقيلة على آليات العمل الوطني والتنمية الاجتماعية.

لقد بنيت قصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على التطلعات الإنسانية والحضارية والقيم الوطنية والاجتماعية لإعلاء شأن الوطن والمصلحة العامة بما يؤمن حاجات المجتمع ومستقبله.

وقد ارتبط بناء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتطوره ارتباطاً وثيقاً بموظفيه والعاملين فيه رؤساء ومرؤوسين منذ اللحظات الأولى لبدایات تأسيسه وحتى الآن حيث صار مؤسسة راسخة ذات مهام وعمل يحتاجها الجميع، هذا وبني الجهاز بالتضحيات والمبادرات والإصرار الدائم للوصول إلى البيانات والأرقام الصحيحة، ابتداءً من وصول الباحث إلى الميدان، والموظف إلى مكان عمله، ومنتج البيانات إلى أرقامه الدقيقة، رغم كل الظروف الصعبة التي مرّ ولا يزال يمرّ بها الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

* هذه الرواية مبنية على مقابلات مجموعة من موظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

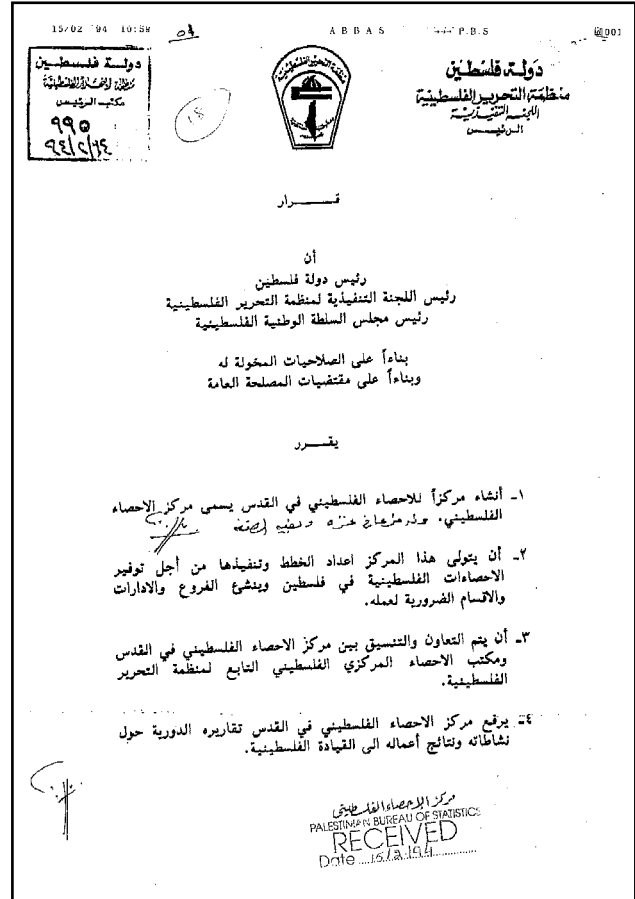
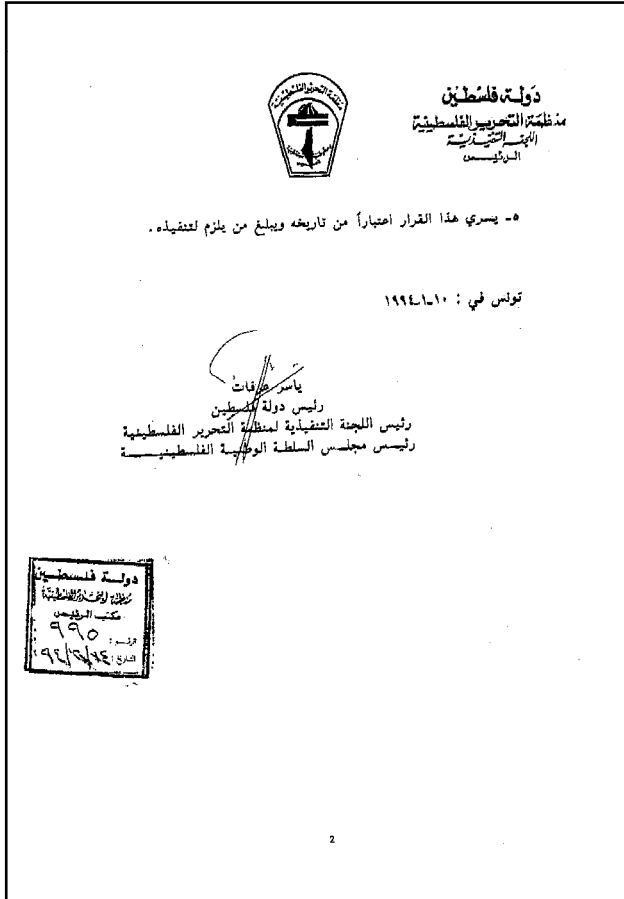
إن سرد هذه الحكاية يأتي من باب تقديم نموذج ملهم لقصة واقعية، حول قدرة الإصرار على النجاح والتفوق، خاصة عندما تتوفر ظروف الإيمان الكامل بأحقية العمل المهني الحر والمتحرر من العصبية والتفرد.

ولقد استمدت هذه الرواية الإحصائية أفكارها من مؤسسي الجهاز وموظفيه الحاليين والسابقين، الذين قدموا لنا بكل مودة وكرم قصصهم الشخصية، وارتباطها المباشر بقصة بناء الجهاز المركزي للإحصاء، وهي تتشابه وتتداخل إلى حد كبير مع قصة كل من عمل في هذا الجهاز من موظفين وإداريين وباحثين ومسؤولين ووزراء حتى الآن. وإن أي ذكر لاسم، وعدم ذكر لآخر، إنما يأتي في باب ما هو متاح تقديمه في هذا الحيز البسيط، وليس من باب الإغفال أو الإهمال.

إن كل التجارب كانت رائدة وخلاقة وواعية أخلصت للعمل وصوبته وأضافت له مع ذلك نحن هنا نختار بعض هذه التجارب لإلقاء الضوء عليها غير متجاهلين التجارب الأخرى الكثيرة التي أثّرت هذه التجربة حيث أن هذا الكتاب المختصر لا يمكن أن يستوعب كل تلك التجارب المبدعة والمضيئة في عمل الجهاز والتي كان لها الأثر البالغ في نجاح عمل المؤسسة، وسيأتي وقت نتناول فيه كل تلك التجارب والتضحيات بتفاصيلها عرفانا بفضل أصحابها الذين أعطوا من وقتهم وجهدهم ومثابرتهم وإبداعهم لهذا الجهاز فساهموا جميعاً في رقيه.

قصة النشأة والتطور:

حين بدأ الجهاز المركزي للإحصاء عمله تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية، في 13 أيلول 1993م كان الهدف هو تطوير النظام الإحصائي الفلسطيني الرسمي الشامل والموحد، ليكون أداة لتوفير البيانات للوزارات، والمؤسسات الرسمية، والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين، على حد سواء، ونصّ قرار التأسيس على أن يكون مقر الجهاز القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية، والتي كان العمل فيها دوماً على قدر عالٍ من الخطورة بسبب الإجراءات الاحتلالية للمدينة وكذلك الحساسية والرمزية المقدسة للمدينة في آن واحد.



مبنى مركز الإحصاء في القدس

لقد شكّل مكتب الإحصاء في منطقة الشيخ جراح في القدس العاصمة، النواة الأولى لعمل الإحصاء الفلسطيني بعدد قليل من الموظفين لا يتجاوز العشرة. إذ بدأ عمل المكتب في القدس تحت عنوان مركز أبحاث، دون إعلان أو إعلام عن تبعيته لمنظمة التحرير الفلسطينية، بسبب خطورة الموقف من قبل إدارة الاحتلال، التي وضعت المكتب تحت المراقبة، وبدأت بتسيير الدوريات بشكل مكثف أمام المبنى، ثم انتقل الأمر إلى تنفيذ المدهامات الدورية لمعرفة طبيعة عمل مركز الأبحاث وانتمائه السياسي، وتم التحقيق مع مدير المكتب آنذاك، وتفتيش المكان بشكل سافر واستفزازي يومياً، طال حتى سلات المهملات بحثاً عن أي أوراق تربط عمل المركز بالمنظمة. وظل التخوُّف قائماً لدى الاحتلال من عمل هذا المكتب الإحصائي إلى أن أُغلق بالشمع الأحمر في العام 1995، لينتقل العمل بعد ذلك للمكتب الميداني في رام الله.

شهد العام 1994م ظهور المؤسسات الفلسطينية الرسمية بعد إتفاقيات أوسلو، إيداناً بانطلاق مرحلة جديدة للشعب الفلسطيني كافة، فساد شعور بالفرح الغامر بين الفلسطينيين لكونهم أصبحوا على أعتاب مرحلة جديدة هي مرحلة بناء الدولة؛ ويتوجب على الجميع المشاركة في بنائها، وكان السؤال المطروح حينها حول ماهية هذه الدولة التي نتكلم عنها؟ ما عدد سكانها؟ تجمعاتها السكنية؟ محصولاتها الزراعية؟ منشآتها الاقتصادية؟ من يعمل فيها ومن ليس له عمل؟ والأهم قبل كل ذلك، ما هو شكلها الجغرافي على الخريطة؟ بل هل يوجد خريطة واضحة المعالم؟ وأين توجد خريطة التجمعات السكانية الصغيرة. كانت تلوح في الأفق عشرات الأسئلة في مكاتب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي لا يتعدى الشقتين في شارع الإرسال في رام الله، إن كل مؤسسات الدولة تعتمد في تخطيطها على الأرقام التي ستخرج من هنا من هاتين الشقتين. واتفق الجميع على أهمية تنفيذ المسح الأولي للتجمعات، والقيام بأول تعداد للمنشآت، وهما اللذان يُعدّان من أهم أسس التخطيط.

بدأ العمل صعباً ومعقداً للغاية في ظل غياب تصور واضح حول طبيعة العمل، فالجميع يقوم بعمله فعلياً لأول مرة. كانت المهمة الأساسية للفريق تحضير خرائط تفصيلية ليس للمدن الكبرى فحسب، بل وللتجمعات السكنية كافة، التي شكل الحصول على خرائط لها تحدياً كبيراً وصعب المنال، في الوقت الذي لا يمكن فيه تنفيذ عمل إحصائي بمهنية على الأرض دون وجود هذه الخرائط الواضحة لكافة هذه التجمعات.

وقد تغلّبت المؤسسة في حينه على سائر هذه المعوقات التي واجهتها، فعمدت لاستخدام وسائل معينة مبتكرة لتذليل المتاعب والصعوبات. وقد أحدثت هذه الطرق المبتكرة فرقاً كبيراً في العمل، وكانت منطقة الجنوب أول منطقة تنهي هذه المهمة بنجاح، وتمت الاستفادة من خبرات عدد كبير من المسّاحين المحترفين الذين التحقوا للعمل في الجهاز المركزي للإحصاء لإغناء العمل الإحصائي السليم.

إن الرسالة الأساسية للإحصاء قد بنيت على فكرة وجود الفلسطينيين في مرحلة بناء الدولة، ما يعنى بالضرورة، توفر الإحصاءات اللازمة لقيام مؤسسات الدولة على أسس علمية وإدارية لنجاح هذه التجربة الجديدة لقيام مؤسسات السلطة الوطنية الجديدة ونجاحها في عملها.

إن قيادة الجهاز ارتكزت على نوعين من الإدارة، أولاً: الخبرة المهنية المكتسبة، والثانية: التحفيز وربط العمل بالفعل الوطني، وهو ما يعني تسخير الجهد الشخصي والوقت الكامل من أجل العمل، فبدأ الجهاز بتوسيع أعماله من مركز الإحصاء الفلسطيني في شقتين متواضعتين مستأجرتين في وسط رام الله، إلى دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية خلال سنتين، ثم التحول بعد ذلك إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال ست سنوات من تاريخ تأسيسه، والانتقال لبناية كاملة مستأجرة في منطقة البالوع، وبعدها إلى عمارتين مملوكتين للجهاز تتكون كل منهما من تسعة طوابق في العام 2009م.



مبنى الجهاز الرئيسي منذ العام 2009



مبنى الجهاز من العام 1995 وحتى العام 2009

افتقر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عند تأسيسه إلى الأنظمة والتعليمات والنماذج، التي لم تكن متوفرة للاستخدام في العمل الإداري، شأنه شأن كثير من الوزارات والمؤسسات التي استحدثت بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد اعتمد المركز في حينه على بعض الأنظمة والتعليمات المتفرقة، منها ما وضعته الطواقم الفنية والاستشارية للمفاوضات، ومنها ما تم الحصول عليه من جامعة بيرزيت، بالإضافة لما كان يتم استحدثه من تعليمات ونماذج حسب ضرورات العمل.

كانت فكرة الإدارة العليا للمركز تقوم على أساس أن الموظف الإداري، مسؤول عن كل ما له علاقة بالعمل الإداري، دون وجود تخصص لموضوع معين، بفرضية أن على الموظف الإداري متابعة كل أمور المشتريات والخدمات والموارد البشرية والبريد وغير ذلك، في ظل غياب هيكلية إدارية للمركز، وتبعية جميع الموظفين لمدير المركز مباشرة.

تفاوتت وجهات النظر في عملية إدارة العمل الإحصائي في حينه، حيث وصف العمل في المؤسسة الإحصائية الفتية في تلك الأيام بأنه عمل يدار بالطائفة أو الباراشوت، تعبيراً عن سياسة الإدارة الصارمة، وتوجهاتها القائمة على الالتزام التام والحزم والشفافية، هذه السياسة خلقت بيئة داخلية مثابرة تقوم على الالتزام والتفاني في العمل، فأصبح الموظف منخرطاً تماماً في العملية الإدارية من خلال منهجية عمل ثابتة في السنوات اللاحقة، الأمر الذي أتاح المجال للقيام بعملية ضبط ومراقبة الأداء، وتحسين عمليات المتابعة، والإشراف، والإنتاجية، وأصبح حضور المؤسسة وطواقمها لافتاً لدى كل المستويات، والمجالات، والمحافل الوطنية، والإقليمية، والدولية، نتيجة لهذه السياسة الإدارية المهنية الفاعلة.

وتم تقديم أول خريطة تنظيمية لتقسيم الصلاحيات والمسؤوليات في العام 1995م، وذلك لحجم ضغوطات العمل الواقعة على كاهل رئيس الجهاز في حينه، الأمر الذي اضطره للدوام لساعات طويلة جداً بهدف متابعة العمل، وتم تطوير هذه الخريطة التنظيمية على مراحل حتى وصلت للنموذج القادر على تلبية مصلحة ومقتضيات العمل في المؤسسة بشكل مقبول، وسهل الاستخدام، وقادر على المتابعة، والتنظيم، وإنجاز المهمات، كما تمت الاستعانة ببعض الخبرات المحلية للحصول على مجموعة من التعليمات والنماذج الخاصة بتنظيم العمل الإداري، والتي تم تطويرها واعتماد معظمها للاستخدام من قبل الجهاز.

لقد تمكّن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من صياغة وتشريع قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000م، كما استطاع استصدار قراراً من القيادة الفلسطينية باعتماد الرقم الإحصائي الصادر عنه، كرقم رسمي ملزم لكل الوزارات والمؤسسات العامة.

الموارد البشرية:

لم يكن الكادر البشري المؤهل في مجال العمل الإحصائي متوفراً لدى مركز الإحصاء الفلسطيني، بسبب حداثة المؤسسة، وطبيعة عملها، كونها تجربة جديدة في الحالة الفلسطينية، حيث لا تتوفر خبرات عملية فعلية في هذا المجال، في ظل غياب تخصص أكاديمي له علاقة بطبيعة برامج وخصوصية عمل الجهاز المركزي للإحصاء في الجامعات الفلسطينية.

ولذا اعتمد المركز على عدد من الموظفين الذين انتقلوا إليه من مؤسسات أخرى، كان لديها خلفية بسيطة عن العمل الإحصائي، كما استطاع المركز أن يرفد طواقمه بعدد من المتخصصين في مجال الإحصاء من ذوي الخبرة الطويلة، الذين عملوا سابقاً لدى دائرة الإحصاءات العامة الكويتية، وقد تحمل هؤلاء الموظفون مع زملائهم الذين سبقوهم بالعمل في المركز أعباء كبيرة من خلال إشرافهم على أكثر من مسح إحصائي تم إجراؤه في نفس الوقت، كما وفرت لنا الدول المانحة عدداً من الخبراء الأجانب في هذا المجال، للإشراف على العمل الإحصائي في البرامج التي قامت هذه الدول بتمويلها.

من ناحية أخرى، كان الجهاز يفتقر لأي قاعدة بيانات يحفظ عليها بيانات الموظفين، أو طلبات المتقدمين للعمل في الجهاز، وفي هذا الإطار، يقول مدير شؤون الموظفين في حينه، أنه تم توفير قاعدة بيانات من جامعة بيرزيت لكنها لم تكن تشتمل على أدوات للبحث عن بيانات الموظفين حسب طلب المسؤولين، وبناء على ذلك توجب علينا تحويل

البيانات إلى Text file لإجراء عمليات البحث في بيانات الموظفين، ومن ثم تحويل الملف إلى برنامج ثالث لنتمكن من طباعته، الأمر الذي استغرق منا وقتاً وجهداً كبيرين، إلى أن تم شراء برنامج خاص بإدارة الموارد البشرية يشتمل على المواصفات المطلوبة للعمل، وتم إنشاء قاعدة لطلبات العمل مستقلة عن قاعدة بيانات الموظفين، وظل الأمر كذلك إلى أن تم توحيد النشاطين على قاعدة بيانات واحدة.

من ناحية أخرى، ونظراً لطول وقت العمل والضغط الشديد، وإدارة العمل بالأسلوب المنضبط، ووجود منافسة شديدة لاختيار الموظفين الجدد بين وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة في حينه، الأمر الذي جعل العديد من الموظفين يتركون العمل في المركز لصالح فرصة جديدة لدى الوزارات الناشئة، مما خلق تحديات إضافية، في سياق العثور على موظفين جدد وتدريبهم على برامج العمل في المركز.

تميزت المؤسسة الإحصائية بالتشدد في نظامها الإداري، وهناك بعض المواقف الطريفة التي حصلت، نسوق على سبيل المثال لا الحصر واحدة منها، حين تأخر مدير شؤون الموظفين عشر دقائق في ثالث يوم عمل له فرآه رئيس الجهاز عند دخوله المؤسسة، وبادره قائلاً: أنت مدير شؤون الموظفين وبتأخر؟! إذا تأخرت مرة أخرى سيتم فصلك من العمل. لقد كان رئيس الجهاز يراقب أي موظف يتأخر حتى لو لدقيقة بعد استراحة كانت تعطى للموظفين وسط يوم العمل لمدة نصف ساعة.

رغم التحديات، استطاع الجهاز أن ينمو ويتطور في مجال الكادر البشري المؤهل، وتوفير عدد من البعثات، والدورات التدريبية من خلال اليونسكو، والإسكوا، والميدستات، وغيرها من المؤسسات الدولية، وأصبحت المؤسسة الإحصائية تنافس أهم المؤسسات الإحصائية في العالم التي كانت قائمة منذ مئات السنين.

حكايتنا مع التعدادات:

التعداد الأول للسكان 1997م:

بعد الانتهاء من مسح المنشآت وتحديد القوائم، أصبح بإمكان العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء، والذي كان يسمى حينها بدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، بعد أن تحول اسمه من مركز الإحصاء الفلسطيني في العام 1995م، بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات أصبح بإمكانهم تنفيذ مسوحات متخصصة في مواضيع محددة. فقد نفذ مسح الإنفاق للأسر الذي وقّر أولى البيانات عن السلة الاستهلاكية للأسر، والتي مكنت من استخراج مؤشرات الغلاء وخط الفقر وبالتوازي كان العمل يجري لتنفيذ المسح الديموغرافي الصحي، ويعتبر أول مسح متخصص عن الأسرة، وصحة الأم، والطفل، والعائلة.

كان كل ذلك ينفذ جنباً إلى جنب مع التحضير للانتخابات الفلسطينية الأولى، حيث تم حوسبة سجل الناخبين بالتنسيق مع لجنة الانتخابات المركزية، بهدف التحضير للانتخابات التشريعية في العام 1996م. كل هذه المسوحات التمهيدية كانت الأساس في تنفيذ أول تعداد فلسطيني في العام 1997م، والذي استغرق مدة تسعة أشهر كاملة عمل فيها فريق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على مدار 24 ساعة متواصلة دون كلل أو ملل، بقيت خلالها أبواب المؤسسة مشرعة على مدار الساعة؛ من أجل إتمام نتائج التعداد الأول في وقت قياسي، ورغم أن ظهور النتائج لأي تعداد في العالم يحتاج إلى فترات زمنية طويلة، إلا أن نتائج التعداد الفلسطيني ظهرت بعد تسعة أشهر فقط، واكتملت الفرحة الأولى بهذا الإنجاز منقطع النظير، برغم ما واجه التعداد الأول من تحديات في مستويات عدة.



عد السكان في التجمعات البدوية، 1997

فهناك تحدي الدعاية الإسرائيلية، التي أرادت أن تظهر الفلسطينيين على أنهم عدد قليل لا يتعدى المليونين ومائتي ألف نسمة، هذا بالإضافة إلى الحاجة الماسة للرقم الفلسطيني الذي تحتاجه كل المؤسسات والوزارات الفلسطينية الناشئة في ذلك الوقت لإعداد خططها على أسس علمية، وبرزت خطورة الجغرافيا والتغلب على العقبات السياسية على الأرض. إن التحدي الحقيقي في التعداد الأول هو إخراج رقم شمولي للفلسطينيين كافة،

يتضمن تعداد أهلنا الذين يعيشون في القدس، وهو الأمر الذي حاربه إسرائيل بكل الطرق الممكنة، فهذا أول تعداد فلسطيني حقيقي يتم تنفيذه بسواعد فلسطينية خالصة، خاصة إذا ما ذكرنا الإحصاء الذي أجرته بريطانيا قبل النكبة أثناء انتدابها على فلسطين، وتلك التعدادات السياسية التي أجراها الاحتلال الإسرائيلي بعد العام 1967م.

مراحل التعداد:

يمر التعداد بمراحل متعددة، انطلاقاً من المرحلة التحضيرية التي تشمل إصدار القرارات الرسمية الخاصة بتنفيذ التعداد، ثم التشاور مع الجهات والوزارات المختصة، ومستخدمي البيانات، لتحديد الأولويات في جمع البيانات، وتشكيل الهياكل التنظيمية واللجان اللازمة للتعداد، ومن ثم تحديث الخرائط، وإعداد الاستمارات، ووضع الخطط اللازمة للترميز، وتحضير الخطط المساندة، وتقدير أعداد العاملين اللازمين للتنفيذ، وإجراء التجارب القبليّة للمشروع، وهذا بحد ذاته يعدّ مشروعاً وطنياً كبيراً، يندرج تحت لوائه كل من يستطيع المساهمة فيه مادياً، أو عينياً، أو معنوياً، كي ينجح ويصير النور.

تمت التعبئة الفكرية والسياسية لجميع العاملين في التعداد الأول، وكان لهذه التعبئة دور مهم في شحذ الهمم لدى أعضاء الطواقم، والفرق الميدانية، والباحثين، والمهتمين، فكانوا وكأنهم ذاهبون إلى حرب لتحرير العمل الإحصائي الذي يعني في جملة ما يعني (تحرير فلسطين معلوماً)، وإن بذل أقصى الجهود هو الأمر الوحيد المطلوب والمقبول في هذه الواقعة الوجودية، وأصبح التحدي الأكبر والأهم في حينه يتلخص في: أن نكون.. أو لا نكون.

انطلق التعداد وكأنه عرس فلسطيني، في مظاهرة حاشدة تجلب الأنظار، وتخطف الأضواء من هنا وهناك، خرج فيها رئيس الجهاز، والمحافظ في كل محافظة، يمتطيان صهوة التعداد، ورافقت ذلك المشهد حملة إعلامية واسعة وكذلك وسائل التواصل الشائعة كافة في تلك الآونة سواء منها المرئية أو المسموعة أو المقروءة، حيث تم خلالها توزيع نصف مليون نسخة من النشرات التوعوية المتخصصة، رافقتها حوارات في البرامج الإذاعية ومحطات التلفزة. فيما كانت الأنشطة الإعلامية تهدف إلى تفعيل شعور المواطن بضرورة المشاركة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المنفعة التي ستعود عليه من عملية التعداد. وأن التعداد هو أكبر تظاهرة ذات طبيعة سيادية بعد الانتخابات في أية دولة، فأصبح الفلسطيني ينتشي بحلاوة الصبر والنصر معاً، وغدت روحه المعنوية تلامس السحاب.

عكست المشاركة الفاعلة للمواطن، ثقتهم العالية بالجهاز المركزي للإحصاء، فظهرت الغبطة، وعم الفرح، الذي شحذ الهمم، وتشابكت الأيدي في سعادة ورضى، وتكاتف الجميع بإصرار وتصميم على النجاح، خاصة وأن دولة الاحتلال كانت تشن حملة شعواء واسعة لمحاربة الباحثين الميدانيين، ومحاولة منعهم من الوصول لأهدافهم لإفشال هذا العرس الفلسطيني، وهذه التظاهرة الفلسطينية العارمة. وعندما اكتشفت إدارة الاحتلال، أن التعداد ينفذ في القدس، استشاطت غضباً، وقامت بسن قانون لمنع ذلك بشكل طارئ، حيث تم إقرار القانون خلال 24 ساعة فقط، دون أن يمر بالقراءات الثلاث كما تسن القوانين عادة في دولة الاحتلال. ورغم ذلك فقد برز التحدي الأكبر الذي تلخص بضرورة عدم الرضوخ لهذه الإجراءات، فاستمرت مسيرة العمل الوطني، وارتفعت المعنويات. وأصبحت تعانق عنان السماء، ولم تنقطع في القدس، حيث ظلّ العمل جارياً على قدم وساق، بشتى الوسائل الممكنة، تحت الأرض وفوقها، من خلال فرق تعمل بشكل سري.

أسرع قانون في تاريخ دولة الاحتلال:

منع التعداد في القدس:

لم يكن قد نام أكثر من ساعتين، حين استيقظ مدير التعداد في القدس الساعة السادسة صباحاً، فزعاً على عجلة من أمره، فالنوم محرم في هذا اليوم تحديداً، وكأنه في الخدمة العسكرية الإلزامية، التي يعني الدخول فيها الانضباط والتيقظ، وحتى مواجهة أية مخاوف أو أي أمر طارئ حتى في أسوأ الظروف. لم يعتقد أبداً أنه سيشعر بما يشعر به في هذه اللحظة حين قرر الانضمام إلى طاقم عمل جهاز الإحصاء المركزي لأول مرة، فالأمر كان مجرد صدفة بحته، وجد فيها ضالته، ورسم مستقبله الشخصي والعائلي لحياته كلها، لم يعجب هذا الحماس أحداً من عائلته الذين توقعوا له مستقبلاً مختلفاً في مؤسسة أجنبية بمرتب عال وامتيازات أفضل.

اليوم يستعد لتنفيذ أكبر مغامرة في حياته، وربما في حياة المدينة كلها، إنه اليوم الأول للتعداد العام، الذي ينفذ في كل المدن الفلسطينية، وسيبدأ بشكله الرمزي في مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية. وقد تم تعيينه مديراً لدائرة إحصاءات القدس، وهذا يعني أن يومه العظيم هو هذا اليوم الذي عليه أن يستحضر فيه كل ما اكتسبه من خبرات واستعدادات على مدى الأعوام القليلة الماضية. أما الجهاز فقد استعد بالكامل من أجل هذه اللحظة، كان الجميع يعون التحديات التي يواجهونها، فهذا هو التعداد الأول من نوعه في فلسطين، والذي يتضمن تحدي إدارة الاحتلال الذي يريد إظهار الفلسطينيين على أنهم عدد قليل لا يتعدى المليونين ومائتي ألف نسمة، وكذلك تنتظره الحاجة إلى الرقم الفلسطيني الذي تعتمد عليه المؤسسات والوزارات الفلسطينية الناشئة لإعداد خططها على أسس علمية، بالإضافة للخطورة الجغرافية والتغلب على العقبات السياسية على الأرض. كان التحدي الحقيقي في هذا التعداد يكمن في إخراج رقم شمولي للفلسطينيين كافة، من ضمنهم أهلنا الذين يعيشون في القدس وجميع المناطق التي يخضعها الاحتلال الإسرائيلي لسيطرته. في النهاية هذا هو التعداد الفلسطيني الحقيقي الأول الذي يجيء لمصلحة فلسطين وشعبها ومؤسساتها.

واجه مدير التعداد في القدس الذي وقف بكامل أناقته في وجه رياح كانون الثاني شديدة البرودة لينفذ أول وأهم تجربة في حياته؛ بعد أن كان قد بدأ عمله جامعاً للبيانات، ليكون في هذا اليوم هو المسؤول عن تعداد أهم وأخطر منطقة في فلسطين، وربما في الوطن العربي كله ألا وهي القدس عاصمة فلسطين بقداستها الوطنية والدينية للفلسطينيين والعرب والبشرية جميعاً في أنحاء الدنيا. تولد لدى مدير التعداد شعور عظيم بأنه سيتخرج على يديه أول فعل حقيقي للسيادة، وهو التعداد الذي لم ينفذ في الكثير من الدول العربية بعد، والذي تنفذه اليوم دولة فلسطين؛ التي لا تزال في خطوات البناء الأولى، وهي تزرع تحت وطئة الاحتلال، (فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عظمة هذا الشعب، الذي كابد ولا يزال سائر أنواع العذابات على أيدي محتلين غاصبين، لا تأخذهم رافة ولا شفقة ولا رحمة بحق هذا الشعب المظلوم منذ عشرات السنين). استبشر مدير التعداد خيراً عندما وصل نقطة التجمع، وجد الجميع في أماكنهم، كأنهم سيل جارف أتى من سائر المناطق الجغرافية، ركب السيارة الساعة السابعة والرابع صباحاً من المقر الرئيس للجهاز باتجاه القدس، تحركت السيارة بمصاحبة مدير المحافظة والمدير التنفيذي للتعداد، ترافقهم سيارة المحافظة التي ستستخدم كمستودع للأوراق الخاصة بجمع البيانات.

عند نهاية الامتداد الجغرافي لمنطقة البيرة وبداية منطقة كفر عقب، توقفت السيارة برهة من الوقت كما هو مخطط في الأجندة؛ لزيارة منسق تعداد الحي، ومتابعة طواقم العمل في الميدان. لم تكن الساعة قد تجاوزت الثامنة مساء حين ترجل المدير التنفيذي للتعداد لمراقبة الطواقم الميدانية، وظل مدير التعداد جالساً في السيارة برفقة السائق، لمراجعة الأوراق والخطأ، لكن زجاج السيارة بدأ بالتحول إلى اللون الأسود الذي اكتسبه من الفضاء الخارجي، كان لونه الداكن مائلاً للسواد، حيث بدأ الظلام يخيم على المنطقة، رفع رأسه ونظر إلى ما حوله فإذا بعدد من جنود القوات الخاصة الإسرائيلية يحيطون بالسيارة من كل جانب، متخفين بزي مدني و بعد صراخ وكلمات عبرية غير مفهومة، أقتيد هو ومن معه إلى مركز النبي يعقوب في مدينة القدس، ووضع المدير في غرفة الاحتجاز دون أن يتكلم معه أحد، ثم بدأ المزيد من الشباب والشابات العاملين في الميدان يلتحقون به في غرفة الاحتجاز، وبدأت الأسئلة تهال عليهم من كل جانب: « أين تعمل؟ » و « من هو مسؤولك؟ » ثم بعد ذلك يقادونهم واحداً تلو الآخر إلى غرف أخرى، بينما هو يستمع فقط لما يدور حوله دون أن توجه له أية أسئلة.

اثنتا عشرة ساعة حالكة السواد مرّت عليه، وهو الذي كان يستعد ليوم عمل طويل، لكنه الآن مكبل في غرفة الاحتجاز دون حراك، في الغرفة يوجد تلفاز قديم بشاشة صغيرة يبيث جلسات الكنيست الإسرائيلي الطارئة على القناة الإسرائيلية الثانية، التي أقرت في وقتٍ قياسي وبثلاث قراءات قانوناً يمنع التعداد في مدينة القدس. كان يستمع وهو مندهش مما يحدث، لم يحدث أبداً أن أقر قانون بهذه السرعة والقراءات الثلاث، هذا يعني أنهم يخططون لمنع نشاط التعداد في القدس بأية طريقة. وطبعاً يستطيعون ذلك بفعل القوة الغاشمة وتحت طائلة القانون.

أخيراً جاء الضابط بعد إقرار القانون بنصف ساعة، وقال له: « الآن بإمكانك أن تذهب، وتعمل، وبإمكاننا محاكمتك وفقاً للقانون الجديد ». كان مدير التعداد يعرف ما يعنيه هذا، لكنّه كان مدركاً أيضاً أي حقل للألغام يعمل فيه منذ البداية، فهذه ليست مسألة تعداد فحسب إنها مسألة سيادة، وهي سيادة على المدينة العاصمة. ولم ينس أحد بعد كيف أقتلوا مكتب التعداد في مدينة القدس والذي كان أول مقر لجهاز الإحصاء المركزي، كان ذلك في العام 1993م حين بدأ العمل بالمكتب في منطقة الشيخ جراح بعدد لا يتجاوز العشرة موظفين.

أُخذ مكتب القدس اسم «مركز أبحاث» تجنباً للإجراءات الاحتلالية، ولم تكن تبعيته لمنظمة التحرير معلنة، فقد كان هذا الأمر يعتبر جريمة آنذاك. وقد وضع الاحتلال المكتب تحت المراقبة، وبدأت الدوريات بالتواجد بشكل كثيف أمام المبنى، ثم انتقل الأمر إلى تنفيذ المdahمات الدورية لمعرفة طبيعة عمل المكتب وانتمائه السياسي. وتم التحقيق مع مدير المكتب آنذاك وتفتيش المكتب، وبعد ذلك أقفلته قوات الاحتلال بالشمع الأحمر لينتقل العمل للمكتب الميداني في مدينة رام الله.

يتذكر مدير التعداد هذا الأمر، لهذا لم يكن الاعتقال مفاجئاً بالنسبة له، لكنّ المفاجئ هو السرعة في إقرار قانون منع التعداد. في الطريق فكر كيف سيشحذ همة الفريق من جديد لاستكمال العمل، إنها فرصة هائلة الآن لتجيش الجميع للعمل بروح وطنية أكبر، فالمنع ضاعف عنده الإحساس بأن القدس هي العاصمة، وعلى التعداد أن يبدأ منها مهما كلف الأمر. لقد أصبح العمل الآن تحدياً وطنياً فتحول الجميع إلى جنود في الميدان. وعقد اجتماع عاجل الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، حضره ممثلون عن كل الوزارات، والأجهزة الأمنية الفلسطينية، والوجهاء، واستمرّ العمل في القدس تحت الأرض من خلال فرق تعمل بشكل سرّي، رغم مضايقة وملاحقة قوات الاحتلال الإسرائيلي للباحثين ومطاردتهم.

قرر الجهاز بناءً على ما حدث في القدس تأسيس دائرة إحصائية متخصصة تحت مسمى دائرة إحصاءات القدس، كان من أهم إنجازاتها إصدار كتاب إحصائي متخصص عن مدينة القدس، يحتوي على معلومات إحصائية متعلقة بالصحة، والتعليم، والفقر، والشباب، ويصدر هذا الكتاب سنوياً تحت عنوان «كتاب القدس الإحصائي السنوي». صدر العدد الأول منه وكأنه ولادة قيصرية متعسرة، فالوصول إلى المعلومات يعني الاشتباك، والاعتقال، والملاحقة. وعندما صدرت النسخة الأولى منه تم التجهيز لإعلانها في ساحة بيت الشرق، الذي كان يترأسه فيصل الحسيني، وتم من أجل ذلك حشد جميع المؤسسات المجتمعية، ورجال الدين والعلم، وقد فوجئ الجهاز والمنظمون بمحاصرة جيش الاحتلال الإسرائيلي للمقر ثم قاموا بعد ذلك بإغلاق بيت الشرق.

الحملة الإعلامية للتعداد الأول:



زيارة الرئيس الراحل أبو عمار للجهاز عام 1997

اعتمدت الحملة الإعلامية للتعداد الأول على كسب ثقة الشارع المقدسي، وتجنيد طاقاته، وشرح أهمية هذا العمل الذي ينفذ للمرة الأولى تحت ظروف لا تدعو للثقة، تحت وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر المعلومات عملاً استخباراتياً واستقصائياً، ليتحكم من خلالها في حياة الناس. لهذا كانت ثقة الناس بالتعداد ضعيفة في البداية، وكان لا بد من إتمام العملية بالتدريج. فبدأت الحملة بالملصقات في الشوارع والمساجد والإذاعات، وفي كل مكان، حتى وصلت إلى معطرات السيارات. كان الضغط كبيراً، لهذا كان إنجاز كل

مرحلة من مراحل التعداد يتم على حده، إن دعم القيادة وثقتها كان كبيراً فقد زار القائد الرمز «أبو عمار» مقر الجهاز وتسلم شعار التعداد، وبدأ التعداد الفعلي بتعداد أسرة «أبو عمار» شخصياً.

كان منسق الحملة الإعلامية شاباً صغيراً حين بدأ عمله في الحملة الإعلامية التي رافقت التعداد الأول، التعداد جاء في وقت حرج جداً بالنسبة له، حيث كان يُحضّر لحفل زواجه الذي تزامن في تلك الفترة. «من سنتين خاطب يا دكتور»، أحتاج لإجازة كي أساعد والدي في تجهيزات العرس، عليّ شراء مستلزمات حفلة الغداء» لكنّ المدير قال له: «أبداً، ولا يمكن، في شغل، هذا تعداد». ومن أجل العرس مُنح المنسق إجازة لمدة يومين فقط، اليوم الثالث كان

عطلة بمناسبة عيد المولد النبوي ورغم ذلك التحق بالدوام في ذلك اليوم تاركاً عروسه في ثالث أيام عرسها. حتى يوم حفل «الحناء» حضر اجتماعاً في رام الله، بينما كان الحفل في مدينة بيت لحم، وبعد العرس بعدة أيام، كان هذا المنسق يركض للوصول إلى سيارة الأجرة ليصل إلى عمله، فرأته جارتهم الحجة أم أحمد، وصرخت في وجهه «وين تارك عروستك وشارد؟»

قال لها: «على الشغل يا حجة»، الحجة حين عرفت سبب خروجه طلبت منه المغفرة.

التعداد كان قصة نجاح يفتخر المنسق بها، وهو يعرف بأن المدير كان طيباً معه، لكنه في ذات الوقت كان حازماً وشديداً، وتلك هي الطريقة الوحيدة الممكنة لتنفيذ مثل هذا العمل في بلد مثل فلسطين، في لبنان لم ينفذ أيّ تعداد حتى الآن، في العراق نفذ آخر تعداد هناك قبل الاحتلال الأمريكي بخمس سنوات، لأنّ التعداد في أية دولة هو عمل سيادي.

الحملة الإعلامية لحدث مثل هذا لا بُد وأن تكون مدروسة جداً، لكسب ثقة الشارع، وشرح أهمية هذا العمل الذي ينفذ للمرة الأولى وتحت ظروف قاسية تُضعف الثقة به، خاصة بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر المعلومات عملاً استخباراتياً واستقصائياً ليتحكم من خلالها في حياة الناس.

ذهب المنسق الإعلامي إلى المدير وأخبره بثقة أننا وصلنا للجميع، إعلان التعداد وصل لكل الناس، ولم يتبق أحد لم يسمع به، لكنّ المدير أجابه: «طول ما أم العبد جارة أُمي في عرابة بتعرفش بالتعداد حملتك الإعلامية فاشلة»، فكر المنسق طويلاً كيف يصل لأم العبد لحل هذه المعضلة، أخيراً ذهب وجمع النساء هناك وشرح لهنّ عن التعداد. الإقبال على التعداد الأول كان كبيراً، الأمر الذي أسعد المنسق الإعلامي الذي شعر بأن الأمر كان مجدياً، وأنه لم يضيع فرحة عرسه دون نتائج.

كانت الهمم مرتفعة فالأسس لتقييم أي شعب هو معرفة أين يقف في هذه اللحظة الزمنية، في كل جانب من جوانب الحياة، الرقم الفلسطيني كان مفقوداً، ولكنّه كان مهماً جداً لخصوصيته الكبيرة. فإن سعي إدارة الاحتلال منذ البداية لتبرير احتلالهم لفلسطين كان من خلال تكريس فكرة مفادها أن فلسطين أرض بلا شعب، إن هذا لن يمر البتة ما دام شعبنا صامداً على أرضه، وقد كانت وظيفة التعداد أن يُظهر بالأرقام المجردة من أية عاطفة أو تسييس أو تجييش من هو هذا الشعب الذي يسكن هذه الأرض، هذا الشعب الذي تمتد جذوره على هذه الأرض منذ آلاف السنين، وما هي الخصائص التي تشكله، ولا يمكن إثبات ذلك إلا بالتعداد.

لذا، يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هو اللبنة الأولى في بناء دولة تقوم على أرقام عادلة، وليس على غيبيات، أرقام دقيقة لشعب فلسطيني مهدد بهويته حيث تسعى جهات شتى لتذويبه، فالرقم الإحصائي هو مفتاح الدولة العادلة أمام جميع مواطنيها، الدولة المبنية على خطط دقيقة.

نجح التعداد وجّهزت النتائج بعد تسعة أشهر فقط، وجاء الوقت لإعلانها، الإعلان الذي يتم عادة في مؤتمر صحفي ويظهر للجميع في نفس الوقت، لكنّ نتائج التعداد لم تكن مرضية حتى للفلسطينيين أنفسهم، فالرقم كان مهماً من أجل المنح والمانحين وأمور سياسية أخرى، وكان هذا تحدياً كبيراً لجهاز الإحصاء، فقد كانت تلك هي اللحظة التي يثبت فيها مصداقية الرقم الفلسطيني واستقلاله، وعدم خضوعه للضغوطات السياسية، لهذا تم الإعلان عن النتائج كما هي أمام الجميع في نفس اللحظة، رغم كل الضغوطات التي مورست عليه. بعد أن انتهى التعداد مُنح منسق الحملة الإعلامية إجازة كهدية تعويضاً عن أيام الفرح التي فاتته.

ونحن الآن نستذكر أنّه حين شدد الاحتلال الخناق على الباحثين في القدس، رافق موظفو الإحصاء الباحثين الميدانيين من أجل إقناع الناس في أماكن مثل الرام وحزما بضرورة التعداد، طارد حرس الحدود الباحثين لاعتقالهم، وقد سطر حينها الباحثون الكثير من المواقف التي أنجحت التعداد رغم كل المخاطر التي كانت تحيط بهم، خاصة الباحثات، اللواتي خبأن استمارات التعداد في صدورهن لحماية العاملين في التعداد من الاعتقال والملاحقة.

كان العام 2007م عاماً حزيناً في حياة الشعب الفلسطيني، فهو عام الانقسام الذي فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وقد تأثرت جميع مؤسسات الدولة بهذا الانقسام؛ الذي شطر الوطن إلى نصفين، وكل وزارة إلى وزارتين، وقد تزامن الأمر مع تنفيذ التعداد الثاني للسكان، والمساكن، والمنشآت، في العام 2007م أي بعد مرور عشر سنوات على التعداد الأول. هذا الاختبار كان من أهم وأصعب الاختبارات التي مرت على الجهاز، فالعمل في قطاع غزة لم يكن يوماً منفصلاً عن العمل في الضفة الغربية، جميع المشاريع الإحصائية نفذت في الضفة والقطاع في نفس الوقت، وب نفس الآلية والمنهجية. لكن خصوصية قطاع غزة كانت دائماً موجودة، فالسلطة الوطنية تأسست في غزة، وكان لدى الجمهور حماساً كبيراً جداً تجاه السلطة، وأبدى المواطنون احتراماً عالياً للسلطة الوطنية، وتعاوناً كبيراً مع مؤسساتها في الفترة الأولى. وقد ظهر ذلك جلياً في تعداد العام 1997م، حيث حقق جهاز الإحصاء التفافاً جماهيرياً كبيراً حوله، فساهمت كل الهيئات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل طوعي في العمل مع الفريق الوطني للتعداد، وكانت المؤسسات الإسلامية والمسيحية تعمل معاً في حملات التوعية، وكان التعداد عملية تحرير جديدة. وقد استقبل المواطنون فرق عمل الإحصاء المركزي استقبالا جماهيرياً كبيراً، وكأنهم محررون جدد.

حصل الانقسام في العام 2007 م، مما أثر بشكل كبير في عمل جهاز الإحصاء في القطاع، لطبيعة عمله المباشرة مع الجمهور، فهو يدخل بيوت المواطنين جميعهم بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ويجمع معلومات خاصة قد يعتبرها البعض مصدراً للتهديد. لكن المصادقية والاحترام اللذان راكمهما الجهاز في القطاع لم ينزع احترام الناس للمؤسسة حتى في تلك الفترة، حتى خصوم السلطة العتيدين من شخصيات أكاديمية وسياسية ناصرت عمل الجهاز لما عُرف عنه من مهنية وعلمية، وبعداً عن التسييس والفئوية. على الفور تم استشعار أهمية تشكيل شبكة أمان تحمي الفريق وتيسر عمله، الأمر الذي استدعى زيارات عاجلة للجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات المجتمع المدني، التي أبدت بدورها استعداداً للوقوف إلى جانب الجهاز، لإيمانها بمهنية وأهمية عمله، فتشكلت اللجنة الوطنية للتعداد والتي كانت في معظمها من تلك المؤسسات الأكاديمية والأهلية.

إن تأثير المتورين والأكاديميين الذين يعرفون أهمية التعداد كان كبيراً ومهماً. انصبَّ همُّ الفريق في غزة على إنهاء التعداد في وقته المحدد بالتزامن مع الضفة الغربية، لكن الصراع كان يتفاقم يوماً بعد يوم حتى صدر قرار بتعيين لجنة عليا لمتابعة الإحصاءات تشكلت من وزارة الحكم المحلي ورئاسة الوزراء في قطاع غزة. وهكذا، تم تنفيذ التعداد على الأرض، لكن بدأت مشكلة نقل السجلات من جميع المناطق إلى المركز، ومن ثم إلى الإدارة في رام الله. توصل الفريق لاتفاق يفضي بنقل السجلات تحت رعاية الأمن المركزي من مقر المحافظات إلى المركز بواسطة طواقم وسيارات الأمم المتحدة. وقد أغلق مكتب الجهاز في غزة خلال الفترة ما بين 2008م وحتى العام 2010م.

كان ذلك اختباراً كبيراً للفريق الإحصائي، وقد تبين أن الفريق منحاز للوطن وقضاياه الأساسية بحيادية ومهنية، ويرسخ المصادقية والحيادية والشفافية، ويحافظ على مهنية العمل الإحصائي. فلم يتوان الفريق في غزة عن المشاركة والمساعدة في جمع البيانات والإحصاءات، خاصة مع الحاجة الكبيرة لوجودها بعد اجتياحات القطاع من قبل جيش الاحتلال الذي شن العدوان عليه أكثر من مرة، وحالة الحصار المستمرة. فشارك الفريق ضمن لجنة دولية لتقديم الدعم الفني لحصر أضرار حرب 2008م وحرب 2012م وحرب 2014م. كما شعرت الكثير من المؤسسات، بالحاجة إلى توفير البيانات الإحصائية، وأهمية تحديثها وصدورها عن جهاز الإحصاء المركزي تحديداً. مما شكل ضغطاً كبيراً لإعادة فتح الجهاز واستقدام كوادره للعمل مرة أخرى دون شروط، مع مراعاة المنهجيات والآليات والمعايير العامة للعمل الإحصائي. أما الوضع في الضفة، فسار بشكل سلس ودون معيقات تذكر، وكان العاملون في التعداد يبذلون قصارى جهدهم ويعملون لساعات طويلة، حيث تصادفت أيام التعداد الأخيرة مع أيام عيد الأضحى المبارك.

أعلنت المساجد تكبيرات العيد، «الله أكبر. الله أكبر.»، غداً هو أول أيام عيد الأضحى، وأسواق نابلس مزينة بالأضواء، والملابس والحلوى، عائلات بأكملها في الشوارع تشتري لأبنائها الملابس الجديدة للعيد، وآخرون يشتررون المعمول بالتمر والفسق، والخضراوات واللحوم. الاستعدادات على أشدها، والأغنيات تصدح معلنة عن فرح الأطفال. يقول مدير التعداد في نابلس: أن ابنه كان ينتظره على شباك بيتهم في الجبل الشمالي، إذ وعده بأنه سيأتي ليصطحبه لشراء ملابس العيد الجديد، لم يكن قد استلم راتبه بعد، واليوم وعده أنه سيستلم الراتب وسيشتري ملابس جديدة له ولشقيقته الصغيرة. كان والده مشغولاً طوال الفترة الماضية، يخرج من الصباح الباكر قبل أن يستيقظ هو من النوم، ويعود في وقت متأخر بعد نوم الصغير، لكنه أمسك به هذا الصباح، إذ ربط المنبه عند الساعة الخامسة والنصف

صباحاً، واستفاق من نومه قبل خروج أبيه، تناول معه طعام الفطور، وسلّمه قائمة بمستلزمات هذا العيد. بنطلون كاكي بجيوب كبيرة، تي شيرت أبيض وكرة قدم برشلونة.

قبله والده ووعده أنه سيعود مبكراً هذا اليوم تحديداً، وسيصطحبه هو وأمه وشقيقته إلى السوق لشراء كافة ما يحتاجونه من أجل العيد، بلغت الساعة الحادية عشرة مساءً، ولم يعد والده بعد. اتصل به أكثر من مرة، ووعده الوالد مجدداً بأنه سيأتي فور انتهائه من عمله، وأنه سيحاول ألا يتأخر أكثر.

كان مدير التعداد في نابلس عالماً في الطريق ما بين رام الله ونابلس، ويفكر بابنه الذي ينتظره على الشباك. لم يتخيل حين بدأ عمله في العام 1999م في جهاز الإحصاء أنه سيصاب بهذا الشعور، شعور بالألم والفشل كأب، ورب عائلة، لقد أخذ عمله من بيته بالكامل، منذ بدأ كموظف صغير بعد تخرجه من جامعة النجاح وحتى وصوله الآن إلى هذا المنصب كمدير للتعداد في محافظات الشمال. لم يتخيل أن هوسه الشديد بالعمل سيكون سبباً في خيبة أمل طفله الذي لم يبلغ بعد الثامنة من عمره، وينتظر والده الذي لا يجيء في موعده لشراء ملابس جديدة للعيد. لكنّه لا يستطيع أن يفعل شيئاً، فالسجلات التي يحملها معه في السيارة، يجب أن تصل لمدينة رام الله قبل نهاية هذا اليوم، لا يمكن أن تبقى في مدينة نابلس حفاظاً على الإجراءات والتزاماً بمراحل التعداد.

أسئلة كثيرة وكبيرة بدأت تتراكم في عقله في الطريق، هل هناك ما هو مجد أكثر من فرحة طفله الصغير؟ هل أخطأ حين أعطى عمله كل هذا الاهتمام والتركيز على حساب أسرته وحياته الخاصة؟ لقد بدأ العمل كمساعد إحصائي، لم يكن الأمر مهماً في البداية فقد كان يبحث عن وظيفة لا أكثر. بعد أشهر قليلة فقط، تكونت لديه قناعة بأنه سيواصل عمله في الجهاز حتى بلوغ سن التقاعد، وأن العمل من أجل العمل لن يقنعه، بل عليه أن يتخذه كمهنة. صار يحب عمله، وشعر بأن عمله أيضاً يحبه، لقد أيقن بأنه إحصائي، وهذا يعني أن عليه أن يتطور بشكل يومي، فالإحصائي الجيد عليه أن يواكب التطورات الإحصائية في العالم، أن يقرأ ويلتحق بالدورات التدريبية، عليه أن يكون مطلعاً على الثقافة، والاقتصاد، والسياسة، كإحصائي أنت معني بما تقوله الصحف، وقراءة آخر الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وحضور الندوات وورش العمل، لتفهم الرقم الذي أمامك وتحلله بناء على المعطيات الحديثة، لتحقيق ارتباطك الدائم بالمجتمع، المذهل في تغييراته وحراكه وتغير اهتماماته عبر الفترات الزمنية القصيرة جداً. شعر ببعض الراحة وهو يذكر نفسه بنفسه، ولماذا يفعل ما يفعله، وهو يتذكر مراحل تطوره من إحصائي عادي ليصبح أصغر مدير تعداد.

الساعة الثانية ليلاً، وبعد انتظار طويل على حاجز حوارة تمكن مدير التعداد في نابلس أخيراً من الوصول للبيت، كان ابنه مستلقياً على الكنب في غرفة الجلوس بملابس الخروج. اقترب منه وأيقظته من نومه، خرجت العائلة إلى السوق الذي كان لا يزال مشغولاً بالحياة والأطفال والمشتريين. كان منهكاً لكنّه شعر بسعادة جعلته ينسى يومه الطويل في جمع الاستثمارات، والتنقل على الطرقات، وهو يرى الفرحة على وجه أطفاله وهم يحملون بالوناتهم ويركضون أمامه على الرصيف. اشترى كل ما يحتاجه البيت استعداداً ليوم العيد الطويل، ووعده نفسه بالنوم حتى الساعة التاسعة صباحاً.

التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان:

بما أن أحد أهم ركائز ومهام الجهاز هي: « جمع البيانات حول الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم » فقد كان العمل في لبنان من أولويات عمل الجهاز. العمل على تعداد لبنان كان ثماراً للجهود المبذولة منذ العام 2011م، حيث نفذ الجهاز في لبنان في العام 2011م، المسح العنقودي متعدد المؤشرات بالتعاون مع اليونيسيف وكان مسحاً متخصصاً حول « صحة الأم والطفل »، ثم نفذ مسح آخر حول سوق العمل في العام ذاته بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حياة صعبة، وظروف معيشية قاهرة، ويتأثرون بالتغيرات السياسية، والطائفية، والاقتصادية. ولأن المؤسسة المهنية لا تبني سجلاتها أو معلوماتها على المواد الصحافية، كان على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يعمل بشكل مهني على الأرض للوقوف على حقيقة الواقع السكاني هناك، حيث بدأ بعقد اللقاءات والتشاور والتنسيق مع الأطراف المعنية من السفارة الفلسطينية، والإحصاء اللبناني، ولجنة الحوار اللبنانية الفلسطينية، التي قادت هذه الجهود في لبنان لإقناع الحكومة اللبنانية بأهمية تنفيذ التعداد للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات السكانية.

الحكومة اللبنانية أرادت هي أيضاً إجراء هذا التعداد، لأنها تريد أن تعرف الوضع الحقيقي للفلسطينيين في المخيمات اللبنانية، والوقوف على الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي للفلسطينيين، وليس فقط النظر للواقع الفلسطيني من

منظور أمني. نتيجة للجهود المبذولة من كافة الشركاء تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الفلسطينية ويمثلها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والحكومة اللبنانية وتمثلها لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، من أجل تنفيذ التعداد. ساهم الجهاز في فلسطين في الإعداد والتجهيز لكافة مراحل العمل بشكل فاعل من إعداد الاستمارات، وأدلة العمل، والكتيبات، والخطط الميدانية، والتدريب الميداني، وكذلك التنفيذ الميداني على الأرض للمراحل المختلفة في التعداد. لم يكن العمل سهلاً في لبنان فالتحديات سياسية، واجتماعية، وفنية أيضاً، فالتعداد هو أكبر عملية تنفذها الدول وتشارك فيها كل أجهزة الدولة لضمان إنجاحه. كما أن طاقم الجهاز الذي شارك في التنفيذ للتعداد كان محدوداً، بينما يعمل عادة معظم طاقم الجهاز الفنيين والإداريين في تنفيذ التعدادات، إضافة إلى الباحثين الميدانيين، ومدخلي البيانات الذين يتم توظيفهم بشكل مؤقت خصيصاً أثناء تنفيذ التعداد داخل الوطن.

مراحل تعداد اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان:

كما هو الحال في التعدادات السابقة، بدأت المرحلة الأولى لتعداد اللاجئين في لبنان بإعداد استمارة تجريبية، وتنفيذ التعداد التجريبي، لحساب الوقت والتكلفة وفحص الأدوات، من استمارات وخرائط وخطط العمل، والبرنامج الزمني، والوقوف على الاحتياجات البشرية والمادية، وكذلك إكساب الفريق خبرة تجربة العمل في الميدان لقيادة الإشراف في مراحل التنفيذ الرئيسية، ثم تأتي مرحلة الحزم، وتحديد المناطق الجغرافية، وتقسيم المناطق الكبيرة إلى مناطق عدّ محدودة تشمل عدد المباني لتسهيل العمل، والسيطرة الميدانية، والمتابعة، والمراقبة، بحيث يتم ترسيم الحدود الخارجية لمناطق العد، بعدها تم تدريب الباحثين على استخدام الخرائط بشكل نظري وعملي في الميدان، وذلك للعمل في مناطق العد الخاصة والمحددة لكل باحث ميداني. أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة حصر وترقيم المباني والمساكن، بحيث تتوزع مناطق العد، ويُحدّد من سيقوم بالعد في كل منطقة، ويتم تدريب الطواقم على طريقة الدخول والخروج من المنطقة، وإحضار المعلومات، وتحديد العدد التقديري للسكان، وعدد المباني والوحدات. ثم تأتي مرحلة العد الفعلي، والتي يتم خلالها جمع البيانات التفصيلية عن خصائص أفراد المجتمع الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والتي تحتاج إلى فريق كبير من العاملين على الأرض.

إنّ معظم أعضاء فريق العمل الميداني في مراحل التعداد المختلفة كان من المخيمات الفلسطينية في لبنان، 90% فلسطينيون من المخيمات والتجمعات الفلسطينية، فهم العارفون بها وبالبيئة الجغرافية. كما صاحب ذلك بالتوازي حملات إعلامية، ولقاءات مع اللجان في المخيمات واللجان الشعبية، بالتنسيق الكامل مع السفارة الفلسطينية في بيروت.

شعر مدير تعداد اللاجئين في لبنان بضيق شديد وهو يقرأ مقالاً عن تقرير الأونروا الأخير، الذي يحصي أرقام الفلسطينيين في لبنان، وقفزت أمامه كل الأسئلة التي وضعته على المحك، عندما بدأ بالتخطيط مع زملائه لتنفيذ أول تعداد رسمي للفلسطينيين في مخيمات اللجوء هناك. المقال كان يتحدث عن العلاقة بين صفقة القرن وأرقام تقرير الأونروا الخاص بإحصاءاتها الأخيرة عن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويقارن بين نتائج التقرير والتعداد الذي نفذه جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بطلب من الحكومة اللبنانية.

لقد عاش في لبنان خلال تنفيذ التعداد، ويعرف أن المخيمات هناك ليست كالمخيمات في المناطق الأخرى، لا يتعلق الأمر بالوضع المادي والسياسي فقط، بل عليك التفكير في مواضيع الماء والكهرباء، والحيز الجغرافي، ومحددات التوظيف، والبناء، والسفر، والأوراق الرسمية، والصحة، والتعليم، والمواليد الجدد، أجنبي أم لاجئ، ابن البلد أم ابنها غير الشقيق. كانت الأسئلة تتراكم في رأسه قبل تنفيذ التعداد، كيف يعيش الفلسطينيون حياتهم في المخيمات بالفعل؟ وهل نعرف ما هو أكثر مما يمكن تسريبه في الإعلام والقنوات السياسية الخاصة؟ ماذا يحدث وراء الشعارات والجميل الكبيرة الرنانة؟ كانت إدارة التخطيط مشغولة بكل سؤال يمكن أن يطرحه الفلسطينيون الذين يعيشون خارج لبنان ودخله، وهي تُعدّ خطتها للبدء بتعداد الفلسطينيين الذين يسكنون المخيمات الفلسطينية هناك.

كان واضحاً منذ البداية أن اللاجئين يعيشون حياتهم كجزء من الثقافة اللبنانية، وأن مشكلتهم الأساسية سياسية بحتة، بالتالي ومن أجل التأثير على الرأي السياسي، لا بدّ من الوصول إلى أرقام حقيقية عن واقع الحال هناك في هذه اللحظة. الحكومة اللبنانية أرادت هي أيضاً إجراء هذا التعداد، لأنها تريد أن تعرف الوضع الحقيقي للفلسطينيين في

المخيمات اللبنانية بعيداً عن التهويلات الأمنية، وهكذا وقّعت مذكرة تفاهم بين الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين، والحكومة اللبنانية من أجل تنفيذ التعداد.

لم ينفذ أي تعداد في لبنان من قبل، لهذا كان الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين هو من يُعد الاستمارات، والكتيبات، والخطط الميدانية، والتدريب، ونفذ بالفعل المراحل المختلفة للتعداد. سافر فريق الجهاز إلى لبنان لتنفيذ المرحلة الأولى، العمل ليس سهلاً، فالتحديات سياسية، واجتماعية، وفنية أيضاً، والتعداد أكبر عملية تنفذها الدول وتُعلن فيها حالة الطوارئ. كما أن الطاقم الذي تمكن من الوصول إلى لبنان كان قليلاً، بينما يعمل في العادة كل طاقم الجهاز بالإضافة إلى الباحثين الميدانيين ومدخلي البيانات، الذين يتم توظيفهم خصيصاً أثناء تنفيذه داخل الوطن. لم يكن لدى اللبنانيين خبرة في العمل في البيئة الفلسطينية، لكن خبرة الجهاز في التعدادين الأول في العام 1997م والثاني في العام 2007م كانت حاضرة.

تشكل الفريق وكان معظم أعضائه من المخيمات الفلسطينية في لبنان، فهم الذين يعرفون المخيمات عن ظهر قلب. وطبعاً، كان هذا يحدث بالتوازي مع حملات إعلامية، ولقاءات مع اللجان في المخيمات، واللجان الشعبية، وبالتسيق الكامل مع السفارة هناك. فرّح الفلسطينيون في المخيمات كان كبيراً جداً حين عرفوا بأن الإحصاء الفلسطيني هو من يقوم بتنفيذ الإحصاء. وكانت نسبة التجاوب هي الأكبر حيث تشكلت فرق البحث الميدانية من الطلاب والطالبات الفلسطينيين في المخيمات، وهم الذين تم تدريبهم لتنفيذ مراحل التعداد المختلفة.

الحديث عن أرقام الفلسطينيين في المخيمات حساس جداً، حيث تترتب عليها أمور كثيرة، كما أن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين غيروا مقرات سكنهم؛ إما بسبب الزواج من لبنانيات، أو الانتقال لمناطق مجاورة من المخيم، أو السفر والحصول على جوازات أجنبية. لهذا، كانت التحديات على مستويات اجتماعية وإنسانية، بالإضافة طبعا للضغوطات السياسية، الجميع ينتظر نتائج التعداد. فمن هو الفلسطيني؟ ومن هو اللاجئ؟ هذا السؤال تردد في ذهنه مرة أخرى، وهو يقرأ المقال الذي يوضح الأخطاء التي وقعت فيها الأونروا على حدّ تعبير الكاتب.

نفذ التعداد في مدن بيروت، وصور، وصيدا، وطرابلس والبقاع، والشوف، حيث أحصى الفلسطينيون في اثني عشر مخيماً وفي التجمعات المجاورة للمخيمات. وشمل ذلك إحصاءات حول الموضوع الديمغرافي، وتوزيع السكان جغرافياً، والتركيب العمري، والجنس والخصوبة، وخصائص السكان من حيث التعليم والتخصصات العلمية، والعمل والبطالة، والوفيات، والإعاقة، وخصائص المسكن، وكثافته، واتصاله بالشبكات العامة للمياه والصرف الصحي والكهرباء.

وأعلنت نتائج التعداد رسمياً في 21 كانون الأول 2017م، من السراي الحكومي، باحتفال أقيم برعاية رئيس الحكومة سعد الحريري آنذاك، وبحضور السفير الفلسطيني أشرف دبور، وقد تبين بأن عدد الفلسطينيين اللاجئين في لبنان بلغ نحو 174.422 شخصاً (78897 في المخيمات، 37652 في التجمعات المحاذية للمخيمات و5787 في التجمعات الأخرى)، موزعون على 55473 عائلة. وبلغ متوسط حجم الأسرة 4 أفراد، منها 3707 من الأسر المختلطة (الزوج فلسطيني لاجئ، والزوجة لبنانية)، بينما 1219 منها (الزوج لبناني، والزوجة فلسطينية لاجئة)، بينما في قراءة سريعة لتقرير الأونروا، يبدو الرقم المسجل أكبر بكثير، إحصاء «الأونروا» يحاكي كل المسجلين فيه، حتى وإن كانوا يسكنون دول الجوار، وغالبيتهم يقوم بزيارة لبنان ولا يقيم فيه»، وهو أمر يهم الأونروا كجهة تنفيذية على الأرض، تعنى بتنفيذ مشاريع للاجئين في المخيمات، وبالتالي الإحصاءات والنتائج التي تقدمها ليست مبنية على منهجيات مهنية أو تعداد فعلي على الأرض.

شعر مدير تعداد اللاجئين في لبنان أن الأمر يعني، وفي الوقت نفسه يشعر بالفخر لأنه يعمل في مؤسسة مهنية، تقابل كل الضغوطات السياسية والاجتماعية، بالمنهجيات والمهنية غير القابلة للتشكيك. ورغم أن زيادة عدد اللاجئين في لبنان يعني زيادة الدعم للأونروا، إلا أن مهنية جهاز الإحصاء الفلسطيني على المدى الطويل، فرضت على الآخرين التعامل معه بمصداقية عالية، وتأخذ كلام الفلسطينيين على محمل الجد.

بعد انتهاء التعداد، تم عقد مؤتمر صحفي أعلن فيه عن عدد السكان وتوزيعهم، وتم العمل على إعداد التقرير النهائي والتحليلي للنتائج النهائية للتعداد في لبنان من قبل مستشار فني محايد تم التعاقد معه من قبل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وبالتسيق الكامل بين الشركاء (لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وإدارة الإحصاء اللبناني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). الأمر حساس جداً عند الحديث عن عدد الفلسطينيين في المخيمات، لأن العديد من الأمور تترتب على هذا الرقم، كما أن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين غيروا مقار إقاماتهم وأماكن سكنهم إما بسبب الزواج من لبنانيات، أو الانتقال لمناطق مجاورة، أو موجات الهجرة من المخيمات خارج لبنان للدول العربية أو الدول الأجنبية.



اعلان نتائج تعداد اللاجئين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية لبنان، 2017

تعداد اللاجئين في لبنان حمل معان أكثر رمزية من صورته المجردة، خاصة مع الضغوطات الواقعة على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات هناك، والضغوطات السياسية، والاجتماعية، والجغرافية، والإنسانية.

التعداد الثالث 2017:

تطورات كبيرة حدثت ما بين التعداد الثاني في العام 2007م، والتعداد الثالث في العام 2017م داخل جهاز الإحصاء وفي العالم، وذلك على صعيد تطور نظم المعلومات، وهو الأمر الذي انعكس بشكل كبير على التعداد الأخير، الذي يمكن تسميته بتعداد التكنولوجيا.

بدأت التحضيرات للتعداد في العام 2016م فأعدت الاستثمارات، وأدلة العمل، والتدريب لمراحل التعداد كافة، وتشكلت اللجان الفنية والإدارية وتم توفير الأجهزة اللوحية، حيث استعير 7500 جهازاً إلكترونياً لوحياً من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، لاستخدامها في التعداد، وطورت التطبيقات الإلكترونية لتنفيذ التعداد باستخدام التقنيات الحديثة، وأنظمة التتبع الملاحي GIS، وأجريت العديد من التدريبات والتجارب المكتبية والميدانية، باستخدام الأجهزة اللوحية، لفحص تطبيقات استيفاء استمارات التعداد مع نقاط تحديد الموقع العالمي GPS لكل مبنى. ساهم هذا كله بربط الباحثين بشكل مباشر، بقاعدة البيانات المرتبطة بالجهاز المركزي في المقر الرئيسي، والمتابعة المباشرة عن طريق ال GIS، الأمر الذي ساهم في إدخال المعلومات في النظام بشكل مباشر عن طريق الأجهزة اللوحية «التابلت».



فعاليات التعداد 2017 في قطاع غزة

من الجدير بالذكر أنّ التعداد نفذ في الضفة وقطاع غزة بنفس الطريقة، رغم التعقيدات الكبيرة التي رافقت إدخال وإخراج الأجهزة اللوحية، وخطورة استخدام أنظمة التتبع الملاحي في القطاع، إلا أن الفريق تغلب على هذه العقبات بجميع الطرق المتاحة وبمساعدة شبكة الأمان التي طورها في مراحل عمله المختلفة. التركيز على نظم المعلومات والتكنولوجيا لم يظهر فقط في التعداد، فالجهاز يملك نظاماً للمراقبة الإحصائية، وتطبيقاً للبيانات الوصفية، وطُور الموقع إلكترونياً ليصبح أكثر فاعلية مع المستخدمين، بحيث يُمكنهم من الوصول إلى ما يحتاجونه بسهولة ويسر، إضافة إلى استهدافه

لوسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع الأطفال، للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين، ونشر الثقافة الإحصائية.

GPS: نظام تحديد الموقع العالمي.

GIS: أنظمة التتبع الملاحي.

كما أن الجهاز المركزي للإحصاء قد واجه دائماً تحدياً كبيراً تمثل في الحفاظ على البيانات الإحصائية، وضمان سريتها في ظل الاجتياحات المتكررة لجيش الاحتلال لمناطق السلطة الفلسطينية، بل واقتحام العديد من المؤسسات ومنها مباني الجهاز، ومصادرة أجهزة الحاسوب الخاصة بعمله، مما استدعى إيجاد عدة طرق للاحتفاظ بالبيانات الإحصائية وضمان سريتها.

إنها الثامنة صباحاً يوم 2017/12/1م، هذا هو اليوم الذي سينطلق فيه العمل الفعلي للتعديد الثالث الذي يجري في فلسطين، وهو كما التعديدين الأول والثاني، يُعد محطة فاصلة في حياة الجهاز المركزي للإحصاء، ولحظة انطلاق للكثير من الخطط والإنجازات القادمة. بعد سنتين من التخطيط، وتحديث الخرائط، وحزم مناطق العد والحصر والترقيم، تأتي الساعة صفر لبدأ العمل الفعلي على الأرض، وهذه المرة بمعدات تقنية حديثة، تُمكن الباحثين من إدخال المعلومات مباشرة في نظام التعديد من خلال أجهزة لوحية، وهو أمر يبدو عملاً تاريخياً في حياة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني القصيرة زمنياً، إذا ما قورنت بأجهزة الإحصاء في الدول العربية المجاورة.

حين تدخل مبنى جهاز الإحصاء صباحاً، بنظافته وترتيبه وتواجد كل شخص على رأس عمله قبل بدأ ساعة الدوام الرسمية، تسأل نفسك، ما الذي يكسب الأشياء قيمتها؟ هل هو المكان الذي توجد فيه؟ لكن الأماكن تتبدل. هل هم الأشخاص الذي ينشئون المكان ويكبرون معه وفيه؟ لكن الأشخاص يتبدلون أيضاً. هل هو الاسم الذي يعطي الأشياء قيمة لمسمياتها؟ ربما تكون كل هذه الأشياء مجتمعة، كل حجرة تدفع الأخرى للنهوض والاستمرار، وإضفاء القيمة والشرعية، وهي ما تدفع مكان العمل إلى الأمام، أو تهبط به إلى الأسفل.

حكاية باحث:

كان التعديد الثالث في يومه الثاني حين وصل الباحث الميداني إلى الخليل، وكان يبحث عن عائلة لا يستطيع أن يجدها في المنزل كلما ذهب لإحصائها، سأل أحد الجيران، فقررت بنت أن تدله على مكان تواجد العائلة. سارت البنت معه مشياً على الأقدام، ولم تكن تتجاوز السابعة من العمر، دلته إلى مكان تواجد العائلة ثم عادت إلى بيتها. بعد فترة قصيرة أمسك رجل بالباحث وسأله عن البنت التي لم تعد إلى البيت بعد. سأله الباحث: «أية بنت؟» صاح الرجل: «البنت التي أوصلتك إلى العائلة»، لم يكن لديه أدنى فكرة عن الموضوع، لقد شاهد البنت لوقت قصير ثم اختفت عائداً إلى بيتها كما قال. استنفر جميع الباحثين والباحثات في المنطقة للبحث عن البنت، وبعد ساعات من البحث وجدوا البنت نائمة عند واحدة من صديقاتها. كان يوماً صعباً علينا جميعاً، وأعتقد أن تلك البنت لن تنسى ما حدث معها ذلك اليوم، ولن تنسى الإحصاء أو التعديد في حياتها.

يفصل بين التعديد الأول والتعديد الثالث عشرون عاماً، وعشرون مسافة ضوئية فيما يتعلق بالتقنيات والأدوات المستخدمة في تنفيذ التعديد، الآن كل شيء على التابلت، ومرتبطة ببرنامج مركزي يحوّل المعلومات المدخلة خلال ثوان إلى مدخلات في البرنامج الإحصائي. يراقب العمل وسير الخطة بسهولة ويسر.

لكن هناك أموراً لا تتغير مهما مرت السنوات، ومهما اختلفت التكنولوجيا المستخدمة، فالتعديد يمثل بعداً رمزياً وسيادياً وهذا أدى أن يقوم الاحتلال بتوجيه قواه الأمنية لملاحقة واعتقال العاملين. هذا ما تأكد منه مدير تعداد القدس، يوم 2017/ 11/ 21م، الساعة الثانية فجراً، حين وجد عشرات الجنود من قوات الاحتلال يقفون فوق رأسه في غرفة النوم، بعد أن كسروا باب الشقة، وصادروا هاتفه النقال. كان يفكر بأبنائه الثلاثة الذين استيقظوا مفزوعين، حين وضعوا على رأسه قناعاً أسوداً، واقتادوه من باب البيت نحو مستوطنة بيزجات زئيف.

كان الجو بارداً جداً، أجلسوه على الأرض لمدة 45 دقيقة، إلى أن جاء ضابط وخلع القناع عن رأسه وصور وجهه، ثم أرسل الصورة إلى جهة مجهولة. بعد ربع ساعة وصل ضابط مخابرات وأخذه في السيارة مقيد اليدين والرجلين ومغطى الوجه، قال الضابط أنهم سيأخذونه إلى المسكوبية، ثم سأله باستهزاء عن (أبو مازن وعرفات).

لم يفهم ماذا يحدث معه، فهو موظف عادي، ولا يرتبط بأي نشاط سياسي، لكنه حين سمع صوت حاتم عبد القادر مسؤول ملف القدس، بدأ يفكر بأن التعديد ربما يكون هو السبب، جلس في غرفة الاحتجاز، ثم بدأ المزيد ممن يعملون بالتعداد بالتوافد إلى الغرفة شيئاً فشيئاً. ربط المحقق المدير وأخذه للتحقيق، التهمة هي المساس بسيادة الدولة، لعمله في القدس، وهي منطقة إسرائيلية يمنع على السلطة الفلسطينية العمل فيها، وذكره بقانون منع التعديد الذي أقر في العام 1997م. ثم سأله عن 40 شاباً وشابة يعملون معه، وأسمعه تسجيلات لاتصالات هاتفية كانت تدور بينهم

متعلقة بالعمل. أسبوع طويل من التحقيق المستمر، الذي ترافق مع اتهامات كبيرة تصل عقوبتها حد المؤبد، أسبوع طويل مع متهمين جنائيين، ووعده بمحاكمات قد لا تحدث.

تقول إحدى الباحثات، والتي بدأت العمل في الإحصاء كباحثة ميدانية في العام 2016م، أنها أيضا تم اقتيادها من بيتها في شغاف الساعا الثالثة فجراً، دون أن تعرف سبباً لذلك، عندما وصلت مقر التحقيق وجدت أمامها 13 باحثة ميدانية تشرف هي على عملهن، فشعرت بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها وهي ترى الباحثات العاملات تحت إدارتها كلهن معتقلات بسبب العمل. التقت في غرفة الحجز بمسئولها، قاموا بوضعها معه في نفس الحجز ثم فصلوهما، وبدأوا بإخبارها أن مديرها اعترف بأنهم يعملون في تعداد القدس، وعليها أن تعترف هي أيضاً، لكنها قالت إنها لا تستلطفه، ولا يمكن أن تعمل معه، ويبدو أنه هو الآخر قد أخبرهم بذات الشيء، لم تفهم إن كانوا صدقوا الأمر أم لا، هل هي حقاً لا تستلطفه حتى يصدقوا بهذه السهولة؟

فتشوا الهاتف والفيسبوك والواتس آب، بينما هي منشغلة التفكير بزميلات الباحثات ومسئوليتها تجاههن، فبدأت تقول بأنهن لا يعرفن شيئاً، وأنها هي التي طلبت منهن العمل معها من أجل بحث خاص. خرجت الباحثة من الحجز بكفالة مقدارها 20 ألف شيكلاً، مع حبس منزلي امتد لخمس أيام، وهو الأمر الذي حدث مع الباحثات الأخريات أيضاً. بينما قضى المدير في المعتقل أسبوعاً كاملاً. ولولا تدخل منظمات حقوقية كبرى، لكان الأمر قد تطور إلى قضية أكثر تعقيداً. صودرت جميع التسجيلات في تلك الليلة، والهواتف أيضاً والأجهزة اللوحية، لكن العمل لا بد وأن ينجز، ويمكن للطرق التقليدية أن تفي دائماً بالغرض.

تحديات الوضع الأمني والانتفاضة:

حكاية موظفة:

بدأ الجهاز أعماله مع نهاية الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة)، وما أن قام الجهاز بوضع أسس ومنهجيات عمله، حتى بدأت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، والتي قام جيش الاحتلال خلالها بتقطيع طرق الضفة الغربية، ونشر الحواجز العسكرية في الشوارع، ومنع الحركة، والتفتيش الدقيق للسيارات والمواطنين، مما أدى إلى صعوبة الوصول لأماكن العمل، خاصة مع تكرار الاجتياحات العسكرية وفرض حظر التجول. ونظراً لأن إدارة الجهاز وموظفيه، كانوا يؤمنون بأن الوصول إلى مكان العمل واجب وطني، فقد تكبدوا المشاق العديدة، والمخاطر المختلفة للوصول إلى أماكن عملهم.

وحين أغلقت الحواجز في العام 2003م، مع اشتعال انتفاضة الأقصى، أُغلق معها حاجز قلنديا، وهو الممر الأكثر حيوية لمدينة رام الله، التي تعتبر مركزاً لعمل الموظفين الحكوميين، والكثير من المواطنين والطلاب الذين يعبرونها للوصول إلى وجهاتهم المختلفة. في تلك الأيام صدرت تعليمات بعدم السماح لأحد بالمرور من الحاجز عدا الطلاب والمرضى والأطباء. إحدى الموظفات، والتي تعمل في دائرة معايير المعيشة في جهاز الإحصاء المركزي، وتسكن في منطقة جبج، تضطر للمرور يومياً من حاجز قلنديا للوصول إلى مقر عملها الكائن في منطقة البالوع، تقول: «رغم الانتفاضة والحصار، والحواجز التي انتشرت في كل مكان لتقطع الضفة الغربية إلى عشرات المناطق الصغيرة، وتمنع الناس من الوصول إلى أبسط الأشياء، إلا أن موظفي الجهاز وموظفاته لا يملكون رفاهية انتظار هدوء الأوضاع للعودة إلى العمل».



أحد موظفات الجهاز وهي ترتدي الزي المدرسي للوصول إلى عملها، 2003

بحثت عن الزي المدرسي الذي كانت تلبسه أيام الدراسة، وحقبة مدرستها القديمة، وقررت أن تمر هذا اليوم من الحاجز، وتصل إلى عملها للانتهاء من إعداد بحث الفقر ونسبة الإنفاق، وضعت حقيبتها على ظهرها، وربطت شعرها ضفيرتين، كأية طالبة نجية في الصف العاشر، كان عمرها 25 عاماً، لكنها تظاهرت بأنها في الصف 15 من عمرها، ولا تملك هوية بالطبع لصغر سنها، ملأت حقيبتها بكتب الصف

العاشر التي استلقتها من شقيقتها تجنبا لأية مفاجآت، ومرت بهدوء وهي تضم كتاب اللغة العربية إلى صدرها. أوقفتها المجندة ثم سمحت لها بالمرور. وجدت سيارة تنقلها من قلنديا إلى المقر بصعوبة، ثم هرولت تخلع مريولها قبل وصول المدير واعتبارها متأخرة عن العمل.

مارست عملها بشكل معتاد ذلك اليوم، في دائرة إحصاءات معايير المعيشة، حيث عملت منذ العام 1999م، بعد تخرجها من كلية الاقتصاد. اتصلت بالماسحين والماسحات الميدانيين الذين تشرف على عملهم، وحلت بيانات الفقر والإنفاق ومستويات المعيشة، تمهيدا لاستخراج الأرقام الخاصة بتقرير خاص عن الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة الحرجة. ثم عادت إلى البيت بعد انتهاء الدوام بالزي المدرسي كما جاءت.

استمرت تلك الوظيفة بهذه المسرحية المتقنة، إلى أن أوقفتها مجندة في أحد الأيام، وأصرت أن عمرها أكبر من خمسة عشر عاماً، ولحسن الحظ أنها مستعدة دائماً للمفاجآت حيث تحمل شهادة ميلاد ابنة خالتها ذات الخمسة عشر ربيعاً، ولم تستطع المجندة إثبات العكس. مضت الأيام هكذا لفترة طويلة، إلى أن حلت العطلة الصيفية وأغلقت المدارس، وصار لزاماً عليها إيجاد وسيلة أخرى للمرور، ربما تقدم لتصريح مريض؟ لكن هل يمكن أن تكون مريضة كل يوم؟ إن لم تكن مريضة فربما تغير مهنتها إلى ممرضة؟ لكن كيف؟ وهكذا اهتدت لإصدار بطاقة ممرضة وأصبحت تمر بها يومياً.

لم يكن الدوام ترفاً، كان التزاماً. حتى حين أغلق حاجز قلنديا أمام الجميع، كانت تمر من طرق التفافية طويلة جداً، تعبر خلالها من سردا ورافات، فتغرق بالطين أيام المطر، وتلفحها حرارة الشمس أيام الصيف. لم تكن السيارات قادرة على المرور من تلك الطرق فكان المرور مشياً على الأقدام.

وصلت في أحد الأيام إلى الدوام متأخرة جداً، وكان ذلك يعتبر من الكبائر في عقيدة الجهاز، الذي تعود على الالتزام الكبير بمواعيد الدوام الرسمي، وصلت تلبس مريول المدرسة وتحمل الحقيبة، رأت رئيس الجهاز من بعيد وكاد قلبها يقع من الخوف، لم يميزها في البداية، لكن في نفس اللحظة كان أحد زملائها يصل إلى المكان على ظهر حمار، كانت تلك وسيلة التنقل الناجعة الوحيدة التي يملكها للوصول من قريته إلى رام الله، ضحك رئيس الجهاز وضحكت الموظفة على منظر الزميل المغطاة ثيابه بالطين فوق الحمار، بعد أن عرف رئيس الجهاز بأمرهما، أمر بصرف مكافأة للموظفة لتفانيها وابتكارها حلاً للوصول إلى مقر العمل، وتأمين كيسيْن من الشعير للحمار.

” وقف مكانك “.. ” وين رايح “.. ” انبطح عالارض “ :

هذا ما سمعه أحد الموظفين ورفيقه قبل أن يجدا البنادق موجهة نحو رأسيهما فوق الرمال الصحراوية الحارة. كانت مهمتهما تبدو عادية حين قررا أن يمضيا بسيارتهم الخاصة لجمع معلومات حول منطقة التجمعات في المصادر، جنوب شرق الخليل، لم يكن هناك أية معلومات حول عدد التجمعات السكانية أو عدد الفلسطينيين الذين يسكنون في هذه المنطقة الصحراوية الممتدة. مشى الزميلان دون خريطة مسافة لا بأس بها في السيارة، كان الهدف هو الوصول إلى عرب النجاسة وأم الخير وأم الدرج، وهي مناطق بدوية قريبة من منطقة بئر السبع، لوضع مخطط مبدئي يمكن أن يساعد في عملية التعداد، مشياً مسافة لا بأس بها وسط الصحراء، الشمس حارة ولا دليل على وجود بشر، توقفوا لاقتراف أثر على الأرض يمكن أن يدلهم على أماكن تواجد البدو الذين يقطنون في هذه المنطقة، بعد عشر دقائق بدأت أصوات سيارات تسمع، كأنها تأتي من وسط الصحراء، وفعلاً بعد أقل من ثلاث دقائق أحاطت بهما مجموعة من الجيبيات العسكرية، التي أوقفتهم على الفور.

عرفوا عندها أنهم دخلوا في معسكر للقوات الاحتلالية التي أحاطت بهم من كل الجهات لتبدأ موجة من التحقيقات التي امتدت لأكثر من 12 ساعة. حاولوا خلالها استحضار كل الدلائل التي تشير إلى أنهما موظفان مدنيان ضالا طريقهما على الطريق الصحراوي لا أكثر. وبعد يوم من الاتصالات والتأكيدات على صحة أقوالهما أطلق سراحهما.

تابعها الطريق نحو منطقة مسافر يطا، وهي عبارة عن فراغ وتلال واسعة يحاول المستوطنون السيطرة عليها من خلال التضييق على التجمعات الفلسطينية القليلة التي تسكن هناك، واحد من السكان واسمه (أبو مرعي)، يملك بيتاً قريباً جداً من بيت أحد المستوطنين، المستوطن رفع قضية على (أبو مرعي) لأن رائحة خبز الطابون التي تفوح من بيته تزعجه، المحاكمة امتدت لسنوات إلى أن أقرت المحكمة أن رائحة الطابون لن تؤثر على حياة المستوطن.

سمع الموظف القصة من (أبو مرعي) وهما يتناولان خبز الطابون الطازج، جمعا بعض المعلومات ثم ودعاه واستمرا في طريقهما، إلى أن وصلا أحد التجمعات البدوية غير الثابتة، التي لم يتمكنوا من الوصول إليها من قبل، شعرا بفرح شديد، فهذا التجمع غير ثابت ويتغير وفقاً للمواسم، فهم يخيمون في الصيف لوجود بئر ماء، وينتقلون في الشتاء لمنطقة أخرى طلباً للحماية.

التجمع لا يتعدى العائلتين، لكنهما يقبعان في منطقة متنازع عليها، فالمستوطنون يريدون احتلال الأرض ولا يوجد مقاومة إلا وجود هاتين العائلتين اللتين تمنعان المستوطنين من ضم الأرض. إن شمول هذه المنطقة في التعداد هو أمر أساسي في الحفاظ على الأرض، ومساندة لصمود العائلات على أرضهم، لهذا شعر الموظف أنه حصل على إنجاز عظيم رغم ما حصل معهما من معاناة بعد يوم طويل لم ينته بسهولة.

بعد ذلك وصلت السيارة إلى تجمع لعائلات تسكن كهوفاً، عائلات كاملة يُمنع أصحابها من البناء أو التحديث ويسكنون كهوفاً تسمى "دقيقة". رسداً هناك حاجاتهم، وعددهم، وعدد المرات التي كسرت فيها الخلايا الشمسية التي توفرها بعض المؤسسات الأجنبية لتوليد الكهرباء داخل الكهوف، وهي الطريقة الوحيدة التي يحصلون بها على مصدر للكهرباء. هذه البيانات ليست أرقاماً فقط، ففكر الموظف بعد يوم طويل لم ينته بسهولة، ففكر أنه ربما ستغير هذه الأرقام ولو حياة شخص واحد على الأقل وهذا يكفي.



لحظة اعتقال أحد موظفي الجهاز من قبل قوات الاحتلال، 2002

لقد حرص الجهاز المركزي للإحصاء على توفير السكن لموظفيه العاملين في المقر الرئيس للجهاز في رام الله، القادمين من محافظات أخرى لضمان أمنهم، وسلامتهم، وسهولة وصولهم لمكان عملهم، وإن كان هذا الإجراء أيضاً قد واجه مشكلة بسبب اجتياحات الاحتلال لمناطق السلطة الفلسطينية. إنها الانتفاضة الثانية، يقول أحد موظفي دائرة العينات، الذي لم يتجاوز الثامنة والعشرين من عمره، ويعيش ويلاتها على الطرقات للوصول من بيته في عصيرة الشمالية إلى مقر عمله في رام الله.

الطريق الوحيد هي من خلال أريحا، ولأن الطريق عبارة عن مغامرة في فيلم رعب، فإنه يفضل أن ينام أسبوعين في رام الله ثم العودة لزيارة الأهل في العطلة. لكن اقتحام رام الله جعل الأمور أكثر صعوبة. اضطر خلالها للسكن مع مجموعة من الزملاء في بناية في البالوع قرب مقر عمله، لكن البناية كانت قريبة جداً من منطقة المواجهات، فصارت رائحة الغاز المسيل للدموع تسكن المكان في الليل والنهار، فيجلس الجميع في طقس بكاء طويل بانتظار الرصاص الذي يدخل من النوافذ ويدفعهم للنوم انبطاحاً على الأرض، الأمر الذي دفعهم للانتقال من الشقة فكان المكان الوحيد المتوفر في المدينة ويمكنه أن يتسع للموظفين العشرة هو فندق الميريلاند، حيث تواجدت فيه أيضاً غرفة عمليات مشتركة خاصة بجهاز قوات الأمن الوطني.

منع التجول مفروض على المدينة منذ أسبوعين، نفذت المياه، والطعام، والسجائر، عشرة أشخاص محشورون في غرفة واحدة، مع احتمالات القصف والموت في أية لحظة. وبعد أسبوعين سمع الرجال إعلاناً في مكبر الصوت، عن فك منع التجول لمدة ساعة واحدة، انطلق الرجال بحثاً عن أي شيء يؤكل، وصل الموظف المذكور مشياً على الأقدام حتى منطقة سوق الخضار في رام الله وسط البلد، التي تعج عادة بباعة الخضراوات والفواكه، لكن المحلات والبسطات التي يأتي معظم أصحابها من القرى المجاورة كانت مغلقة. بعد فترة من البحث وجد متجراً وحيداً برفوف تكاد تكون فارغة، اشترى منها ما استطاع أن يشتريه من شكولاتة وعصير، لكن المواد الغذائية الأساسية كانت مفقودة.

وحين بدأ القصف في تلك اللحظة، صار لا بد من عودته فوراً إلى الفندق، ازدادت حدة إطلاق النار، رصاص قناصة وطائرات، وصل أخيراً إلى الفندق، وبدأ الرجال بالتوافد واحداً تلو الآخر خالي الوفاض.

الساعة الخامسة عصراً، الرجال في حالة قلق و ترقب وانتظار، فجأة سمعوا طرقة على باب الغرفة، كان الإحساس مخيفاً ومصحوباً أصوات قذائف الدبابات. فتح رياح الباب أخيراً، فإذا برجل أربعيني يحمل كيسين بلاستيكيين يقف

أمامه ويعرض عليهم المساعدة. كان الرجل واحداً من جيران الفندق، سمع بقصة هؤلاء الأشخاص المقطوعين في الفندق، فأحضر هو وبقيّة الجيران بعضاً من الخضار والخبز المعدّ في المنازل لهم. وفي الليل دقّ أفراد من قوات الأمن الوطني الباب وأخبروهم بأنه سيتمّ قصف واقتحام الفندق وأن عليهم المغادرة فوراً، نزل الشباب إلى بهو الفندق لإجراء اتصالات تمكنهم من إيجاد وسيلة نقل تقلّهم إلى مدينة نابلس، صوت انفجار ضخم هز المكان في تلك اللحظة جهة ممرّ الغرف، كان باب الغرفة التي يقطنونها قد انفجر لأن القذيفة دخلت إلى غرفتهم و انفجرت بالفعل، هرب الرجال واقتحم جيش الاحتلال الفندق في الليلة ذاتها.

قرر الموظف أنه لا بدّ وأن يعود إلى بيته في عصيرة الشمالية لتخطي هذه المرحلة الصعبة، وفعلاً قرر أن يجرب حظه مع ساعة رفع منع التجول القادمة. استقل سيارة كان سائقها من المتهورين القلائل الذين يجروّون على القيادة بين المدن في تلك الفترة الحرجة. وصل الركاب، ومن بينهم أطفال ونساء إلى منطقة الحمرا، وهناك كان عليهم المشي بين السيارات لتجاوز الحاجز والوصول إلى المنطقة المحاذية، لاستقلال سيارة تصل بهم إلى المنطقة المجاورة، وبعد ما يزيد عن الساعة مشياً على الأقدام، أوقفتهم دورية طلبت هوياتهم، ثم منعتهم جميعاً من العبور، فغادروا خائبين على ذات الطريق من حيث أتوا، ركبوا سيارة مارة بالجوار، وحاول كل واحد منهم أن ينسى أين كان عليه أن يكون. صوت طائرة الهليكوبتر يقطع الصمت، لكن لا أحد مهتم بمتابعتها، السائق ظنّ أنها طائرة استطلاع عادية كذلك التي ترى ويسمع هديرها في السماء كل يوم، لكن الطائرة بدأت بالاقتراب وملاحقة هذه السيارة تحديداً. ثم بدأت مكبرات صوت تسمع من بعيد وتطلب من السيارة التوقف وإنزال كل من فيها. توقفت السيارة وأحاطتها مجموعة من الجييات العسكرية التابعة لجيش الاحتلال الذين بدأوا بضرب الركاب.

شعر الموظف في دائرة العينات والذي يقضي نصف عمله في المكتب والآخر في الميدان أن هذه كانت هي رحلته الأخيرة. لكنّ ضربة حظ أنقذته دون قصف السيارة بالكامل، وموته ميتة غامضة بالصدفة، شكر الله لأن الأمر انتهى بالضرب والاعتقال الذي دام ثلاثة أيام، وقرر أنه لن يخرج من رام الله هذه الفترة، حيث وجد غرفة في منطقة رام الله التحتاً هو وأربعة من زملائه. وبدأ الجيران في التوافد لمساعدتهم وتوفير ما يمكن من مواد غذائية ومعيشية لهؤلاء الجيران الجدد.

في الليلة الثالثة من سكنهم في غرفتهم الجديدة، سمع الموظف صوت أغان وزفة عرس، الصوت يأتي من مكان قريب. هناك عرس في الحارة؟ خرج الشباب بحثاً عن مصدر الصوت الذي كان قريباً. كانت أجسادهم منهكة وسماع الأغنيات عاد بهم إلى أماكنهم البعيدة، كان صوت أمل وفرح مغيبان منذ فترة طويلة غصت بالجنازات، ومكبرات الصوت، ونشرات الأخبار والافتحاشات. صوت فرح، العرس كان يقام في ساحة البيت الذي يسكنون فيه، طلوا من السقف، ليجدوا أمامهم عروساً حقيقيّة بملابس بيضاء وعريسها، ولفيف من النساء والرجال، كان عرساً لعائلة مسيحية، هي الآن جارتهم في رام التحتاً. وقف الشباب وقد وجدوا ما افتقدوه من الفرح حيث حل مكانه الخوف والهلع والملاحقة الأمنية، فأخذوا يتابعون العرس من الأعلى، وأجسادهم مستسلمة تماماً لهذا الفرح النقي. انتبه أبو جورج والد العريس لوجودهم فأصرّ على مشاركتهم في العرس. وبعد خجل وتمنع، انضم الرجال الخمسة إلى العرس كأنهم أفراد من العائلة، أكلوا وشربوا واستمتعوا مع أهل العروسين، أكلوا زاداً لم يتذوقوه منذ زاروا بيوتهم آخر مرة، ثم انضموا إلى حلقة رقص وغناء في حين كان القصف لا يزال في الخارج قائماً، لكن الأمل في الحياة ظل مزروعاً في نفوسهم.

موظفة جريئة جداً:

تعاني مدينة الخليل من ظرف خاص، يجعل العمل فيها مختلفاً عن العمل في أي مكان آخر، فالبلدة القديمة والحرم الإبراهيمي مهددان بشكل يومي من الاستيطان الذي ينطوي على تهويد المنطقة بالكامل، إضافة إلى خصوصية المناطق الصحراوية والتجمعات المجاورة للمستوطنات، من جهة أخرى يغلب على المدينة الطابع العشائري وتحكمها العادات والتقاليد التي تميزها عن أية مدينة أخرى.

حتى هذه اللحظة، وفي التعدادات المختلفة، لم تسمح إدارة الاحتلال لموظفي الإحصاء بالوصول إلى العائلات الفلسطينية التي تسكن في البلدة القديمة. ووضعت عراقيل كثيرة تحول دون وصول الباحثين لتلك العائلات، لكن من يسكنون هناك هم فلسطينيون وشملهم في التعداد يفرض السيادة الفلسطينية على البلدة القديمة، ويحد من فرص

التهوديد والاستلاب، لهذا ومنذ التعداد الأول، كان هاجس الوصول إلى تلك العائلات يشغل الموظفين في جهاز الإحصاء، ومنهم إحدى موظفات الجهاز التي كانت بطلا العملية، وتعمل في الجهاز منذ العام 2002م، حيث استطاعت أن تضع مجموعة من الأساليب والتكتيكات الميدانية، التي مكنتها من الوصول إلى الأماكن الخطرة، رغم كل الظروف الجغرافية، والمناخية، والاجتماعية، والاحتلالية.

لقد واجهت هذه الموظفة الأفاعي والكلاب في طريقها بين الأحرار، وهي تهرب حافية من جيش الاحتلال الذي كان يغلق مناطق الوصول إلى المدينة في الانتفاضة، كما واجهت الصراعات بين العائلات المتناحرة في المناطق العشائرية، وواجهت المستوطنين الذين دخلت بيوتهم بالخطأ أحيانا أثناء عملها في مناطق التماس، والذين لاحقوها من بيت لآخر وهي تحمل حقيبتها المشهورة التي تحوي ملابس إضافية وحذاء رياضي تجنباً للمفاجآت.

نسجت في الميدان، علاقات اجتماعية مع الجمهور، الأمر الذي مكنها من دخول البيوت وأخذ المعلومات الدقيقة، وتلقت الكثير من المساعدات، بعلاقاتها الشخصية، للوصول إلى العائلات التي لا يمكن الوصول إليها، خاصة في البلدة القديمة التي يفرض عليها جيش الاحتلال طوقاً أمنياً محكماً، وتمنع قوات الاحتلال أي كائن لا يسكن البلدة من الدخول إليها.

كما تمكنت من الوصول إلى بعض العائلات من خلال استقبالهم في بيوت عائلات أخرى خارج الحرم، والعائلات التي لم تتمكن من التواصل معها وجهاً لوجه، وصلت إليهم من خلال الهاتف، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الجميع، في واحدة من العائلات مثلاً كانت الأم لا تسمع، ولم تتمكن من التواصل معها عبر الهاتف. حاولت طويلاً أن تتواصل معها، لكنها لم تتمكن من ذلك، لكنها كانت حتى الصدف تستغلها لحل مشكلاتها، حيث عرفت أن المرأة ستنزّل إلى السوق، فنزلت إلى الشارع وراقبت المنطقة حتى رأتها في الشارع برفقة ابنتها ذي العشرة أعوام، الذي ساعدها بترجمة ما تريده لأمه من خلال لغة الإشارة.

كانت بعض البيوت المطلة على شارع الشهداء، لا يتمكن أصحابها حتى من فتح النافذة للرد على أسئلة موظفة الجهاز التي كانت في البيت المجاور، كانت تلك أيضاً طريقة من تكتيكاتها للوصول إلى الجميع، حتى من خلال الجدران والنوافذ، لكنهم لو فتحوا النافذة لتعرضوا لإطلاق نار فورا، لهذا كان على الموظفة التي تمكنت من الدخول من أسطح المنازل من عائلة إلى أخرى أن تكون حذرة للغاية. كان تعاون السكان والإحساس بالمسؤولية يدفعانها للمخاطرة من أجل تنفيذ الهدف الذي جاءت من أجله، وهذه بعض النصائح التي تقدمها لك من واقع تجربتها إن كنت تعمل في الميدان:

لا تنظر إلى عيني جندي يريد أن يقطع الطريق في وجهك. استمر كأنك لا تراه، تجاهله تماماً، وإن أوقفك تصرف كأن الأمر لا يعنيك.

إن واجهتك أفعى وأنت تحاول الوصول إلى بيت لملء استمارة، لا تشعر بالهلع، إضربها برجلك وأكمل طريقك.

لا تتدخل بشجار بين عائلتين تواجهان بعضهما البعض بالأسلحة النارية وعد في يوم آخر، أو سجل أنك لم تتمكن من الوصول.

لا تدع أحداً يقنعك بأنك لا تستطيع الوصول، حتى لو كان الاحتلال، أو جدارن البلدة القديمة، أو منع الدخول، أو الظروف الجوية السيئة، بإمكانك إيجاد طريقة للوصول في كل الأحوال.

العمل في الميدان يحتاج إلى جميع المهارات الاجتماعية والاقتصادية، والهجومية والدفاعية، ولا تكتفي بالشهادات والأوراق.

تطور العمل الإحصائي:

عندما بدأ الجهاز عمله في العام 1993م، كانت هيكلية الجهاز تتكون من عشرة أشخاص فقط، دون خطة ولا برنامج عمل، لكن الهيكلية بدأت تتطور مع تطور العمل، التركيز في البداية كان على إنتاج أكبر قدر من البيانات وإدارة نظم المعلومات، ثم بدأ التطور على الهيكلية طردياً مع تضاعف الحاجات والتطورات في الإحصاء العالمي، فأضيفت دوائر وإدارات جديدة، منها دائرة المرأة والطفل، وإدارة المعايير، والمنهجيات والجودة، ثم بدأ التركيز على نشر الإحصاءات،

وأضيفت دائرة السجلات، والحكم الرشيد، وتطوير أمن وحماية البيانات، بعد الاعتماد الكبير على التكنولوجيا، وأخيراً نظم المعلومات الجغرافية.

تطوير الهيكلية لا يتوقف، ويعمل الجهاز بشكل كبير حالياً على تلبية الاستحقاقات المطلوبة منه، لصالح مؤشرات التنمية المستدامة 2030م حيث تتوافق هيكلية الجهاز مع المعايير الدولية للإحصاءات العالمية، مع مراعاة الخصوصية الفلسطينية في مواضيع محددة، فرضها الوجود تحت الاحتلال، والحروب.

المركز الصغير تحول إلى دائرة ثم إلى جهاز، ومن خمس برامج إحصائية فقط في العام 1994م، تعمل في الجهاز الآن ست إدارات إحصائية فنية، تتكون كل إدارة فيها من خمس إلى ست دوائر، كل دائرة تعمل على برنامج يتراوح عدد الموظفين فيه من 1-7 موظفين. وتشكل الدوائر الإحصائية على النحو التالي:

1. الإدارة العامة للتعدادات: وتحتوي على دائرة العمليات الفنية ودائرة الخرائط.
2. الإدارة العامة للإحصاءات الجغرافية: وتحتوي على دائرة الزراعة، ودائرة الفنادق والسياحة، ودائرة المساكن وظروف السكن، ودائرة المصادر الطبيعية، ودائرة إحصاءات البيئة.
3. الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية: وتضم الدائرة المالية والتأمين، ودائرة الأسعار والأرقام القياسية، ودائرة التحليل والتبؤ، ودائرة القطاعات الخدمية، ودائرة الصناعة والإنشاءات والحسابات التابعة، والدائرة الرقمية والتجارة.
4. إدارة الإحصاءات السكانية والاجتماعية وتتكون من: دائرة الإسكان، ودائرة الصحة، ودائرة العمل ومعايير المعيشة، ودائرة التعليم والثقافة.
5. إدارة الإحصاءات والسجلات الإدارية والمراقبة الإحصائية وتتضمن: دائرة السجلات الإدارية والنوع الاجتماعي، ودائرة الأمن والعدالة والحكم، وبرنامج إحصاءات الطفل، ودائرة السجلات المركزية.
6. إدارة المعايير والمنهجيات والجودة: وفيها دائرة الجودة والعينات وأطر المعايير، ودائرة المعايير والمنهجيات.

الخطة الشاملة الأولى:

العمل في السنوات الخمس الأولى كان مبنياً على «الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الأولى» التي شملت الأعوام 1995م-2000م، وهدفت لوضع الإطار العام لنظام إحصائي مفصل، يتم تطويره على مدار السنوات الخمس الأولى. وقد راعت الخطة مجموعة من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتمكنت من سد جزء كبير من الفراغ المعلوماتي الذي كان سائداً في فلسطين، خاصة بعد تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العام 1997م. وهذه الخطة أعدت بالتشاور مع المستخدمين الرئيسيين، الذين مثلوا مؤسسات حكومية، وجامعات، ومنظمات، وأبحاث، واستشير من أجلها خبراء دوليون، ومراجعة الإرشادات والممارسات الدولية في عدة مؤسسات. وكانت دليلاً ومعيّاراً للتطور والإنجاز للسنوات الخمس القادمة.

ترويج البيانات وتحدي الوصول:

2000م - 2006م:

تعتبر السنوات الأولى من حياة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اللبنة الأولى الأساسية للرقم الإحصائي الفلسطيني، ونظراً لعدم وجود ما يتم الاستناد إليه سابقاً، فالحل يبدأ من الصفر للتأسيس والعمل على البناء والتطوير، لكن الآن، بعد سبع سنوات من العمل، وتنفيذ خمسة مشاريع رئيسية، هي التعداد العام للمنشآت في العام 1994م، وحوسبة سجل الناخبين في العام 1995م، والمسح الديموغرافي في العام 1996م، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العام 1997م، والمسح الصحي في العام 1999م، فاليوم يتم البناء على ما سبق، والتركيز على احتياجات السوق، ومعرفة ما يحتاجه الباحث، والطالب، والمنتج، بهدف تسويق البيانات.

وقد نُظمت علاقة الجهاز بالمؤسسات المختلفة، والبرامج الإحصائية التي يتوجب تغطيتها، وحقوق المستخدمين، وواجباتهم، من خلال قانون الإحصاءات العامة رقم 4، الذي أُقر في العام 2000م. وتركزت رسالة الجهاز على تطوير وتعزيز النظام الإحصائي الفلسطيني الرسمي، وبناءه على أسس قانونية تنظم عملية جمع البيانات واستخدامها لأغراض إحصائية، من أجل تحقيق الرؤيا الشاملة، وهي نظام إحصائي شامل وموحد، يكون بمثابة أداة تحت تصرف الوزارات والمؤسسات، ويسترشد به لتشخيص المشاكل وتقييم التقدم الحاصل. إذ أصبح مطلوباً من الجهاز جذب المستخدمين وتوفير المعلومات حسب الحاجة، وهذا يحتاج إلى مقابلة المستخدمين والتشاور معهم قبل المسح، وخلال التنفيذ، وعند الإعلان عن النتائج.

ركز الجهاز في عمله على تدريب مستخدمين متخصصين هم باحثو البيانات المؤهلة، التي لا تستخدم للعامة فقط. الآن لم يعد الجهاز ينتج بيانات فقط، بل بدأ بتوفير أرقام خاصة يستخدمها الباحثون والمستخدمون في إنتاج بياناتهم الخاصة، مما يمكن المستخدم من الوصول لأكثر إنتاجية ممكنة.

بدأ التركيز على تعزيز دور المكتبة الإحصائية، ومركز البحث العلمي، بحيث يتمكن الباحث من زيارة المكتبة وطلب المعلومات التي يحتاجها، والتي يتم توفيرها له على قرص مدمج لاستخداماته الخاصة، الأمر الذي قَرَّب الخدمات بشكل كبير من احتياجات المستخدم. وقد أعلن الجهاز مواعيد نشر التقارير الإحصائية المرتبطة بالمناسبات المختلفة ضمن الرزنامة الإحصائية، وعممها عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالجهاز، ونفذ مسح لقياس رضا مستخدمي منتجات الجهاز وخدماته للخدمات والبيانات الإحصائية.

هذه الأعوام صادفت أيضاً اندلاع الانتفاضة الثانية في 28/9/2000م، والتي قَطَّع خلالها الاحتلال أواصر الضفة الغربية وقطاع غزة، وحولها إلى معازل جغرافية، تفصل بينها الحواجز والاجتياحات والدبابات. وتدهورت الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في الأراضي الفلسطينية، ما أدى إلى زيادة الفئات المجتمعية الضعيفة (النساء والأطفال والشباب)، الأمر الذي تطلب من الجهاز القيام بمبادرات إبداعية، كان أهمها تطوير نظام المراقبة الإحصائية، والذي يتطلب تدخلاً سريعاً لخلق شبكة أمان لهذه الفئات.

حاول الجهاز دائماً الحفاظ على مكانة عالية من المصداقية، والمهنية، والابتعاد عن التسييس، والتجيش، والدعائية، لكنه لم ينس الخصوصية الاستثنائية التي تقع تحتها الأراضي الفلسطينية بفعل الاحتلال والحصار، ورغم حرصه الدائم على الالتزام بالمعايير الدولية والمهنية إلا أنه أصدر بيانات متخصصة في الشأن الفلسطيني لا تصدر إلا في فلسطين، مثل بيانات المعتقلين، وضحايا العدوان في الحروب، وبيانات حول المستوطنات، وتأثير جدار الفصل العنصري، وتأثير الانتفاضة على ظروف حياة المواطنين الفلسطينيين. لكن الوصول لم يكن دائماً متاحاً حتى لأفراد الطواقم أنفسهم، ويمكن لك أن تسمع من كل موظف عاصر تلك الفترة قصة مبكية أو مضحكة، ترافق الحكاية الخاصة لعمله في الجهاز.



تتوسط صورة مدير العمل الميداني على ظهر حمار، مكتبه في رام الله الآن، إذ بعد ثمانية عشر عاماً من اندلاع الانتفاضة الثانية. قَطَّع الاحتلال خلالها الطرق بين مدن الضفة الغربية وأصبح التنقل محفوفاً بالمخاطر، والملاحقة، والاعتقال. كان يسكن في قرية مجاورة لرام الله يواظب على الدوام يومياً، مثله مثل جميع موظفي الجهاز في تلك الفترة، قاطعاً الطريق الترابية الالتفافية على ظهر حمار، يصل بعد أن يفرق في الطين أيام الشتاء، وتلفحه أشعة الشمس اللاهبة في الصيف، يفتخر المدير بتلك الصورة التي تجسد لحظة وصوله للجهاز على ظهر حمار في يوم من أيام الانتفاضة،

ويقول: «تمت مكافأة حماري يومها بكيسي شعير»، كانت هدية من رئيس الجهاز لتفانيه بالوصول إلى العمل، ويحتفظ بكتاب الشكر والمكافئة حتى الآن في مكتبه.



اقتحام قوات الاحتلال لمقر الجهاز، 2003

اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية الجهاز المركزي للإحصاء في الانتفاضة، سواء المقر الرئيس أو المقرات الفرعية، بالإضافة إلى تعرض المبنى لرصاص وقذائف قوات الاحتلال بشكل متواصل، وتضررت محتوياته، ناهيك عن مصادرتة للسيرفرات، وأجهزة الحاسوب، والملفات الورقية، والصور، وبعض الأجهزة الكهربائية. عند اقتحام الجهاز ليلاً، يقول مساعد رئيس الجهاز للشؤون الفنية: شكلنا فريقاً للمتابعة، وأصدرنا تصريحات صحفية بأربع لغات، وقد كسبنا تضامناً دولياً كبيراً، لأننا كنا معروفين بمهنتنا

ومصداقيتنا. «طبعاً كنا جاهزين للاقتحامات، ونملك أرشيفاً إضافياً للمعلومات والوثائق الهامة للجهاز كافة، كانت مخزنة في مكان آمن» هذا وفق ما يرويهِ مدير عام الشؤون الإدارية والمالية آنذاك، وتابع يقول «كل شيء كان في صندوق، كما أننا نملك في كل الأوقات أرشيفاً إضافياً، مخزون في أماكن سرية في حال حدوث أي طارئ».

الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية:

2009م - 2010م :

أقر الجهاز سياسة التخطيط الاستراتيجي لغايات تطوير وتحديث النظام الإحصائي في فلسطين، للرقى به إلى مصاف الدول الكبرى والمتطورة. هذا النظام يمثل كافة منتجي ومستخدمي البيانات في القطاعين العام والخاص، وتم لهذا الغرض استحداث الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، بهدف متابعة التخطيط الاستراتيجي منذ العام 2008م، والتي أعدت بالشراكة مع أركان النظام الإحصائي ثلاث خطط استراتيجية خمسية للنظام الإحصائي في الأعوام، 2009م-2013م، الأعوام من 2014م-2018م، وكان آخرها الخطة الاستراتيجية لتطوير الإحصاءات الرسمية 2018م-2022م. هذا إلى جانب إنتاج التقارير الإحصائية السنوية، وكتاب فلسطين الإحصائي السنوي، وفلسطين في أرقام، وكتاب القدس الإحصائي السنوي. ويشمل العمل في دائرة التخطيط والتنسيق الإحصائي، والاستثمارات الإقليمية، والدولية، والاستثمارات الداخلية على المستوى الوطني.

التفكير الاستراتيجي والخطط الخمسية أصبحت تركز على جوانب معينة في العمل الإحصائي التي تعتمد عليها الخطط السنوية. وتعزز التركيز على المعرفة الإحصائية التي تهدف إلى تثقيف الجمهور بماهية الإحصاء واستخداماته وأهميته، والاهتمام برضى الجمهور وملاحظاته من خلال تنفيذ مسح رضى المستخدمين عن جودة البيانات وغيرها من الخدمات المقدمة. نفذ مسح رضى المستخدمين بشكل أولي في العام 2005م، ثم تطور في الأعوام 2008م و2010م و2012م و2016م، ويجري حالياً الاستعداد لمسح رضى المستخدمين بعد أن أصبح جزءاً أساسياً من عمل الجهاز، وينظم بشكل كبير العلاقة بين الجهاز والمستخدم. نتج عن مسح رضى المستخدمين العديد من اتفاقيات التفاهم التي تركز على ما يحتاجه المستخدمون، ويمكن للجهاز توفيره وبالعكس. كل هذا بهدف تحقيق أسرع وأوفر وأكثر إنتاجية للأهداف.

يقوم الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية وتطوير الإحصاءات الرسمية، والذي يضم جميع الشركاء في النظام الإحصائي، بتشخيص وتقييم الواقع، وتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات، كما يتم تحديد احتياجات الشركاء، والفجوات والتحديات التي يتم تحليلها من خلال نموذج شجرة المشاكل، ثم يصار إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية والفرعية، لتحقيق التغلب على المشاكل، بناء على التحليل، ثم صياغة الخطة التنفيذية والأنشطة الكفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والفرعية، ومن ثم يتم رفع تقارير المراحل المختلفة لمجلس الجهاز لاعتمادها، ويرفع الجهاز مسودة الاستراتيجية للمجلس الاستشاري، للتوجيه والتعديل والتطوير والاعتماد، والذي يضم ممثلين عن جميع الأطراف المعنيين بالنظام الإحصائي من الوزارات، والمؤسسات الحكومية، وممثلي القطاع الخاص، والجامعات، ومراكز

البحث العلمي، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات. وذلك قبل البدء بإصدار المسودات الأولى للخطة، حيث تعقد ورش العمل المتخصصة للفريق الوطني، بهدف تشخيص بيئة العمل الداخلية والخارجية لأركان النظام الإحصائي، إضافة لاعتماد مرجعيات العمل التوجيهات العامة لدولة فلسطين، وأجندة السياسات الوطنية 2017م-2022م، والتي عنوانها ومركزها، «المواطن أولاً»، وتغطي السياسات والمحاور الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تضمن تعزيز صمود المواطن والحفاظ على الثوابت الوطنية، وكذلك دعم وتبني العمل لتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة 2030م، بالإضافة إلى التوجيهات الفنية على مستوى الجهاز وأركان النظام الإحصائي. ثم يتم الاعتماد النهائي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية من مجلس الوزراء، وتتم مواءمتها مع أجندة السياسات الوطنية، وتغطية مؤشرات التنمية المستدامة SDG's، التي تساهم في تعزيز استخدام الإحصاءات الرسمية في صنع القرار.

من أجل هذا تركز الاستراتيجية على تحقيق جودة البيانات الإحصائية، باستخدام أفضل المنهجيات لجمع وتحليل ونشر البيانات، بأحدث طرق النشر الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيا في العمل الإحصائي، وسرعة تبادل المعلومات وسهولة التشبيك، ونقل البيانات بطريقة آمنة، وتتكامل جميعها لتطوير نظام الإحصاءات الرسمي، بما يعزز استخدام الإحصاءات في التخطيط وصنع السياسات.

SDG'S : مؤشرات التنمية المستدامة.

قصة برنامج المرأة والرجل:

عملت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على تطوير فكرة إنشاء برنامج إحصاءات المرأة والرجل منذ عام 1994م. وقد تمكنت من إنشاء هذا البرنامج في منتصف عام 1996م، بعد أن نجحت في تأمين الكادر البشري المطلوب، بالإضافة إلى الموارد المالية الأساسية والتي قامت UNDP مشكورة بتوفيرها، وفي بداية عام 2005م، وبعد اعتماد هيكلية الجهاز، تحول برنامج إحصاءات المرأة والرجل إلى قسم إحصاءات المرأة والرجل الذي يتبع لدائرة الإحصاءات الاجتماعية، وفي عام 2015م، تحول القسم إلى دائرة في الهيكلية تحت مسمى، إحصاءات النوع الاجتماعي، بقسمين: قسم المرأة والرجل، وقسم الطفل. وتمكنت الدائرة خلالها من القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات التي تركت أثراً واضحاً في إبراز العديد من قضايا المرأة في المجتمع الفلسطيني وإحصاءات الطفل. وفتحت الباب أمام الباحث والمخطط، لوضع الإستراتيجية المنشودة وصولاً إلى تطوير وتعديل الفجوات القائمة التي تحد من إنتاجية ومشاركة المرأة في الحياة اليومية. عمل البرنامج من خلال هذا، على إظهار الفجوات القائمة في بعض القضايا مثل: التعليم، والصحة، والعمل، والحياة العامة، من خلال التركيز على بعض المؤشرات التي تقيس وضع كل من المرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني وإحصاءات الطفل.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدائرة بتوفير البيانات حول الإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس وإحصاءات الطفل، وتعزيز قدرات الجهاز في نشر وتعميم البيانات الإحصائية المتعلقة بالمرأة والرجل، من خلال التأكيد على نشر كافة الإحصاءات الرسمية حسب الجنس، وأن عمليات جمع وتحليل ونشر البيانات تعكس قضايا المرأة والرجل والطفل، إضافة إلى تعزيز الوعي لدى صانعي السياسات والمخططين والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث، حول أهمية استخدام إحصاءات المرأة والرجل والطفل في عمليات صنع السياسات، وإعداد الخطط، والبرامج، وتعزيز ومراقبة التغيرات في هذا المضمار، وكذلك متابعة التوصيات الدولية بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، وتعكس هذه المسألة في الأنشطة الإحصائية، والبرامج ذات الصلة في خطة الجهاز المركزي للإحصاء السنوية، إضافة إلى الاتصال والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والدولية لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي وإحصاءات الطفل.

ومن أهم إنجازات هذه الدائرة، تنفيذ مسح استخدام الوقت، وإصدار تقرير المرأة والرجل سنوياً، وتنفيذ مسح حول العنف لثلاث دورات، بالإضافة إلى العديد من المخرجات التوعوية والترويجية لموضوع الجندر في المجتمع الفلسطيني.

2010م – 2015م:

بعد هذا التطور والإنجاز الرائع للمؤسسة الإحصائية، أصبحت فلسطين تشارك في كافة المحافل الإحصائية الدولية، ومنها إقرار اليوم العالمي للإحصاء بتاريخ 20/10/2010م، بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة، وشاركت فلسطين بقية دول العالم في هذا الاحتفال، وأعتبر العام 2010م، «عام مأسسة إدارة الجودة الشاملة». فقد بنى الجهاز نظام جودة متكامل يعزز المبادئ والممارسات الفضلى والتوصيات والمعايير الفلسطينية والدولية المتعلقة بإنتاج البيانات الإحصائية، وتوج ذلك بالحصول على شهادة أيزو 9001.



الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء، 2010

تميزت هذه الأعوام بالشراكات والتشبيك، سواء مع المؤسسات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، فقد عزز الجهاز علاقته مع المستخدمين والشركاء، سواء بمسح قياس رضى المستخدمين، أو ورش العمل والدورات التدريبية ضمن برنامج حوار المستخدمين، أو توقيع مذكرات التفاهم مع الوزارات والمؤسسات والجامعات المحلية والدولية معاً، من أجل التعاون في مجالات العمل الإحصائي. فتم تنفيذ أول تعداد زراعي بالتعاون مع وزارة الزراعة، ووضعت المعايير الخاصة بنشر البيانات بالتعاون مع وزارة المالية وسلطة النقد. كما أبرمت مذكرات التفاهم لتعزيز قدرات العاملين في النظام الإحصائي الوطني، والبعثات الفنية، واللجان الاستشارية، مع وزارة العدل، وهيئة شؤون المنظمات الأهلية، ووزارة الصحة، وغيرها من المؤسسات الدولية.

إن هذه الشراكة خففت من الأعباء، وزادت الفعالية والمسؤولية المجتمعية، فتطورت القدرات الإحصائية للمعنيين في الوزارات والمؤسسات الوطنية وغيرها، وعلى كافة الصعد الوطنية منها والإقليمية والدولية، مما يطور النظام الإحصائي الوطني بشكل عام وليس جهاز الإحصاء فقط، ومن أجل ذلك وضعت خطة تدريب للشركاء في مركز التدريب الإحصائي تمكنهم من الاطلاع على أساسيات العمل الإحصائي.

وفي العام 2012م، انضمت فلسطين رسمياً للمعيار الخاص لنشر البيانات SDDS الذي أطلقه صندوق النقد الدولي في العام 1996م بهدف تحسين نطاق تغطية البيانات القطرية المتاحة، والذي يسهل من عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص، لما يوفره من معلومات كافية؛ للمستثمرين وصانعي السياسات، من خلال توفير مؤشرات المعيار بالشفافية المطلوبة، ونشر تلك المؤشرات عبر موقع صندوق النقد الدولي. وقد نفذ الجهاز في العام نفسه التعداد العام للمنشآت الاقتصادية للمرة الخامسة، وافتتح مركز البحث العلمي الذي وفر مكاناً لمستخدمي البيانات الإحصائية للوصول إليها بفعالية وخصوصية، وطور نظام المراقبة الإحصائي وجودة البيانات.

SDDS: المعيار الخاص لنشر البيانات

فلسطين: رئيس فريق الأمم المتحدة لرصد خطة التنمية المستدامة (HLG):



فريق الأمم المتحدة للشراكة والتنسيق وبناء القدرات
لرصد خطة التنمية المستدامة 2030 (HLG)

ومنذ العام 2015، تم اختيار الجهاز ممثلاً عن المنطقة العربية في فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد خطة التنمية المستدامة 2030 (HLG)، ويضم الفريق في عضويته أكثر من 20 دولة تمثل كافة مناطق العالم، وتشرف عليه شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، وتجدر الإشارة إلى اختيار دولة فلسطين كرئيس مشارك للفريق اعتباراً من العام 2020، وقد استضافات فلسطين في العام 2017 الاجتماع التاسع للفريق في حدث تاريخي يعد الأول من نوعه على هذا المستوى.

فلسطين: رئيس الإحصاء العالمي:



رئاسة فلسطين للرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية

في هذه المرحلة بدأ الجهاز بقطف ثمار ما زرعه ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضاً على المستوى العالمي، إن بناء القدرات والاستثمار في الأشخاص جعل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مكاناً لتصدير الخبرات محلياً ودولياً، وجعله يحتل مكانة دولية تفوق عمره الزمني البسيط مقارنة بالآخرين. فانتخبت فلسطين ممثلة برئاسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيساً للرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية للأعوام (2013م-2015م)، وهو إنجاز عربي وفلسطيني مهم وغير مسبوق على الصعيد

الدولي، كما انتخبت رئيسة للرابطة للفترة 2013م-2017م، خلال اجتماع الرابطة المنعقد في هونغ كونغ، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب شخصية عربية لهذا المنصب منذ تأسيسه.

رئيسة الجهاز الحالية، تطورت من كونها موظفة بمنصب مدير العلاقات الدولية، لتصبح بعد عشر سنوات رئيسة للجهاز، كما وتشغل منصب رئيس الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS) للأعوام 2015م-2017م، وتتولى الرئاسة الدورية للجنة الإحصائية التابعة للإسكوا، هذا إضافة إلى كونها عضواً في مبادرة الشرق الأوسط للقيادات الشابة، وعضواً لمجلس إدارة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، وعضو مجلس إدارة اتحاد الإحصائيين العرب، وعضواً لمجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، كما أنها عضو في اللجنة الاستشارية الدولية لمركز إحصاء أبوظبي.

تؤمن رئيسة الجهاز بأن فلسطين بخير طالما يبذل كل شخص أقصى ما لديه: «نحن جميعاً أرقام تؤثر بالمشورات إيجاباً وسلباً، لهذا، كل شخص مهم ويعتمد على الآخر. حين نتكلم عن الإحصاء كرقم جامد نعتقد أنه ينفصل عن الحياة المعاشة، لكنّه في الحقيقة يرتبط بتفاصيل الحياة الإنسانية، التفاصيل هي من صنعت للمؤسسة اسمها، نحن هنا داخل الأسرة الإحصائية، يعمل كل فرد في هذه العائلة لإسناد الآخر كفريق كبير.»

IAOS: الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية

وتتابع رئيسة الجهاز قائلة: «طبعاً، كل فريق بحاجة لقائد، القيادة كان لها دور أساسي منذ البداية في تحديد الطابع المؤسساتي والمهني لبيئة العمل، لكن القيادة السليمة هي التي تتمكن من خلق بيئة مؤسساتية للموظف يتمكن من خلالها أن يتطور ويبدع. القيادة لا تعني فقط مدير المؤسسة، فهناك القادة على مستوى الأقسام والدوائر. البيئة المؤسساتية الجيدة لا تتغير باختلاف شخص واحد.»

بدأت رئيسة الجهاز العمل منذ كانت طالبة في السنة الثانية في جامعة بيرزيت بمؤسسة صيادلة بلا حدود، عملت أولاً بشكل جزئي كمسؤولة عن المهام اللوجستية الأساسية مثل: توزيع الصناديق على العيادات الطبية، وتعبئتها وتحميلها في الشاحنة التي كنت تقودها في طريقها لتوزيع الأدوية على العيادات. صقل هذا العمل مهاراتها وتعلمت منه الكثير، لتتطور من موظف لوجستي إلى وظيفة منسق برامج. في تلك الأيام لم تكن ثقافة العمل والدراسة معا موجودة خاصة داخل الوطن. بعد تخرجها من الجامعة في بيرزيت، أكملت دراسة الماجستير في جامعة بوسطن، لكن عملها الأول ساعدها في تطوير مهارات التواصل، وكتابة الوثائق، والمشاريع التمويلية، بالإضافة إلى صقل لغتها الفرنسية والإنجليزية.

«لم تكن لديّ رغبة بالعمل في مؤسسات حكومية، كنت أرى نفسي دائماً في مؤسسة دولية، في المقابلة، قلت: إنني لن أبقى في الوظيفة أكثر من ثلاث سنوات، لأنني سأكون حينها قد قدمت كل ما لدي، ولن أستطيع تقديم إضافة جديدة للمؤسسة بعد تلك الفترة. ورغم تقديمي لوظيفة مدير عام الإدارة للشؤون الإدارية والمالية، إلا أنني حصلت على وظيفة مدير دائرة العلاقات الدولية، لأنهم وجدوا أنني مناسبة لهذا الموقع. كانت تلك هي البداية، ثم تطورت مع تطور المؤسسة، لم انتبه لمرور السنوات الثلاث الأولى في حياتي في الجهاز، فكل يوم كان هناك عمل جديد يمكن تنفيذه، وخبرة جديدة يمكن اكتسابها، طبيعة العمل تحتاج إلى التعمق والبحث، لا روتين ولا حياة عمل عادية أو مستنفدة كما يحدث في أنماط المؤسسات الأخرى.» وتابعت قائلة: «الجهاز كان دائماً في حالة تأسيس حتى هذه اللحظة. وعليك أن تتوقع أن تعمل في كل شيء، وتكتسب كافة أنواع الخبرات والتحديات، عليك أن تكون مستعداً دائماً للعمل، وفي أية ساعة كانت، وربما تدعى لاجتماعات رسمية على أعلى المستويات في يوم عمل ميداني، هاجس حب العمل يؤثر كثيراً في المنطق الذي يعمل به الإنسان، فهو يشعر بالأثر الذي تتركه في كل مكان تذهب إليه، لهذا يعمل الجميع ويتعب ولا ينتظر مردوداً. وإن أجرينا مقارنة مادية لحجم العمل مقابل الراتب الذي يمكنك أن تتقاضاه في مكان آخر بنصف الجهد الذي تبذله في الجهاز، فهو ضئيل جداً، ولن تستطيع إجراء مقارنة عادلة من هذا النوع.»

«أن تصبح رئيساً للجهاز يعني أن تقع عليك مسؤولية إضافة شيء جديد، وتقديم ما لا يستطيع غيرك تقديمه، وإلا فأنت لست في مكانك المناسب.» لهذا تقول رئيسة الجهاز، أنها كانت تشعر بالحاجة لإحداث تطوير دائم في الأداء، والمحافظة على جودة العمل والبيئة المؤسساتية الإيجابية، ونوعية المنتج المقدم للجمهور.

جاءت رئيسة الجهاز من مدرسة إدارية تختلف عن الرؤساء السابقين للجهاز، لكنّها أرادت أن تكون القائدة التي تحافظ على إرث المؤسسة، مع الحفاظ على معتقداتها الإدارية والقيادية، وتقديم ما هو جديد ونوعي، لذا عملت على تطوير قدراتها، والتعلم من التجارب السابقة والمحيط بها. «في النهاية كنت سيدة كبرت في الجهاز»، وقد ساعدها هذا كثيراً، لأنه تم اختيارها من قبل موظفي الجهاز أنفسهم، حيث حافظت على هذه الميزة مع تحمل مضاعف للمسؤولية. ويمكن اختصار مرحلة رئيسة الجهاز بأنها مرحلة الابتكار، فهي ربما تكون الأصغر سناً بين المديرين الموجودين حولها، بالإضافة إلى أنها تتواجد في مجتمع ذكوري يصعب على المرأة فرض نفسها كإمرأة وقيادية معاً. وهذا يفرض أثماناً اجتماعية كبيرة عليها في مجال العلاقات الاجتماعية، والأسرة الكبيرة، ويحصر العلاقة بالأسرة الصغيرة، وبالعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة.

وإذا استطعنا القول بأن المرحلة الأولى للجهاز كانت تأسيسية، فإن المرحلة الحالية هي تطويرية ودولية، فقد اجتازت المؤسسة اختبارات كبيرة، وانتقلت لمرحلة جديدة على المستوى الفني، وانضمت للمعيار الخاص لنشر البيانات، ونفذت مشاريع نوعية على مستوى العالم.

الجهاز الآن في مرحلة الرقمنة Digitalization، على المستويين الفني والإداري، الأرضية تتم بشكل إلكتروني بالكامل، والمؤسسة تدار من خلال إدارة لا مركزية، كما أن للجهاز حضوراً دولياً لافتاً وبشكل فاعل، ويمكن القول أن تجربة الجهاز فرضت على العالم الدولي أن يتطلع بشكل جدي إلى ما يقوله الفلسطينيون الذين يقعون تحت الاحتلال بتجربتهم الصغيرة، مقارنة بتجارب العالم، لكنهم يأتون بما هو جديد على المستوى العملي والعلمي، ويسهمون في تطوير المؤسسات في المناطق المحيطة بهم.

تحتل فلسطين منصب رئيس الرابطة الدولية للإحصاءات الدولية، وقد يبدو الأمر مستهجنًا بعض الشيء، لكن الإحصاء علم لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسياسة بشكلها المتعارف عليه، فالتطور جاء على المستوى الفني الذي يمكن قياسه، وليس على المستوى السياسي الذي يمكن التشكيك فيه والتلاعب بنواياه.

لم ترشح رئيسة الجهاز نفسها لتصبح رئيسة الرابطة الدولية، بل تم ترشيحها من قبل مؤسسات إحصائية أخرى، ولم يكن أحد يصدق أن هذا الأمر قابل للتحقق حتى محلياً، فقد ترأس الرابطة من قبل كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وأن تكون فلسطين هي التي تخلف كل هؤلاء، فإنه فخر عظيم، فلم يكن ذلك نتيجة لضغط من لوبي داعم أو ضغط سياسي. لكن هذا الاستحقاق لم يكن وليد اللحظة، لقد عملت المؤسسة منذ بداية تأسيسها لتثبت نفسها على المستوى الدولي، فأنت تسمع دائماً عن صرامة التحضير للدورات التدريبية والورش والمؤتمرات، إن هذا الحضور القوي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فرض احترامه ومكنه من الحصول على أهم منصب على مستوى الإحصاء العالمي.

الزيارات الدولية لفلسطين:



زيارة رئيسة شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة للجهاز

إن الزيارات الدولية إلى فلسطين كانت محل اهتمام كبير، للكثير من الخبراء الذين كانوا يخافون من القُدوم إلى فلسطين في بداية الأمر لكن ما شجعهم على ذلك أن رسالة الجهاز كانت تصب دائماً في ضرورة زيارتهم لفلسطين ورؤية ما يحدث على الأرض.

إن أهم ما يميز الإحصاء أنه يحول السياسة إلى أرقام وعلم بطريقة غير مباشرة، فهو لا يتعامل مع العواطف، لكنه يشتغل على مستوى المنطق والعقل، ويؤثر في العاطفة بطرق بعيدة عن الشعاراتية، فحين دعا الجهاز لأول مرة 19 دولة للحضور إلى فلسطين، كانت تلبية

الدعوة وزيارتهم لفلسطين صدمة كبيرة لهم على المستوى الإنساني. كانوا يعتقدون أن الأمور سهلة لكنهم حين شاهدوا ما يحصل على الحواجز، ومناطق التماس المباشر واليومي مع الاحتلال، فهموا حقيقة أثر الاحتلال على حياة الناس اليومية. ورغم أن تركيز الجهاز لم يكن يوماً على السياسة بل على الأمور الفنية المتعلقة بالحياة، إلا أن إنتاج تقرير المستوطنات السنوي، الذي يبين توسع الاستيطان في الضفة، والتقارير الخاصة حول أثر العدوان على قطاع غزة في العام 2014م، على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغيره من التقارير التي تعكس الحياة في ظروف غير عادية، أبرزت بوضوح ما يريد الفلسطينيون قوله سياسياً بطريقة مهنية وفعالة.

مرحلة تكنولوجيا المعلومات:

2016م - 2019م:

تطورات كبيرة حصلت خلال العشر سنوات ما بين التعداد الثاني في العام 2007م والتعداد الثالث في العام 2017م، داخل جهاز الإحصاء وفي العالم، على صعيد تطور نظم المعلومات والأنظمة المعلوماتية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي كبير على التعداد الأخير، الذي يمكن تسميته تعداد التكنولوجيا.

حيث بدأت التحضيرات لهذا التعداد في العام 2016م، وإعداد الاستثمارات، وأدلة العمل، والتدريب لمراحل التعداد كافة، وتشكيل اللجان الفنية والإدارية، وتم التنفيذ في الضفة وقطاع غزة في وقت واحد وبنفس الآلية، رغم التعقيدات الكبيرة التي رافقت إدخال وإخراج الأجهزة اللوحية وخطورة استخدام أنظمة التتبع الملاحية في القطاع، وقد تغلب الفريق على كل العقبات بالطرق المتاحة وبمساعدة شبكة الأمان التي تم تطويرها في مراحل عمله المختلفة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ نشأته، ألبس عملية التعداد في فلسطين الثوب الوطني بمفهومه السياسي، حيث تتم عملية جمع البيانات من الميدان لتحديد من هو المواطن، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أصبح هنالك أيضاً خلطاً مفاهيمياً لدى المبحوثين، حول مدى الفائدة المتحققة من هذا البحث الميداني، ومدى تأثيره إيجاباً وسلباً على المبحوث في مجال الفائدة العائدة عليهم من البحث، أو ما سيفرض عليهم بناء عليه من ضرائب وغيرها بسبب عدم وجود الوعي الكافي لأهمية البحث الميداني الإحصائي كعملية سيادية ضرورية تعود بالفائدة على الوطن والمواطن. وبالتالي فإن الإجابات كانت بحاجة للتدقيق لحين نشر ثقافة العمل الإحصائي وبيان علاقته بالمعلومات الشخصية والفردية، لنشر أرقام على المستوى الوطني.

من ناحية أخرى فإن عدم توفر الخبرة الكافية في بداية العمل كانت تتطلب تدريبات مكثفة على كيفية الوصول للمبحوثين المقصودين، ومن ضمنها استخدام الخرائط، ووضع علامات الترميز للمناطق، إضافة لذلك، كان هنالك حاجة مستمرة لخلق حالة من الثقة بالباحثين، بحيث يتم تزويدهم بالبطاقات التعريفية، وكتاب رسمي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنهم في مهمة عمل رسمية، علماً بأن البعض استغل اسم الإحصاء لأهداف غير إحصائية.

يقول مدير دائرة شمال الضفة الغربية، أنه حدث في بعض الحالات انتحال البعض لشخصية الباحثين الميدانيين العاملين في الجهاز، لذلك عمد الجهاز إلى توفير بطاقات تعريفية لهؤلاء الباحثين، من أجل أن تتعرف الأسر وأصحاب المنشآت عليهم والتواصل مع الجهاز لأية استفسارات، وقد حدثت قصة في محافظة قلقيلية، حيث أرسل أحد التجار مجموعة أشخاص لتصفية خلاف شخصي له مع إحدى الأسر، وأدّعوا بأنهم باحثون في الجهاز، وسرعان ما تواصلت الأسرة والجهات المختصة مع مكتب الجهاز في المحافظة، وتم كشف زيف الموضوع وإحالتهم إلى جهات الاختصاص.

لقد كابد الباحثون الميدانيون ظروف عمل صعبة تتعلق بظروف الجو، في البرد القارس، وفي الحر الشديد، وصعوبة التضاريس، والحواجز، وجدار الضم والتوسع، وعدم تعاون المبحوثين، حيث يتطلب الأمر في حالة الرفض تدخل مستوى أو أكثر للتعامل مع المبحوث، وإقناعه بالتعاون مع الباحث الميداني.

كما تواجه الفرق الميدانية بعضاً من حالات الرفض للتعاون معهم والتي تتطلب تدخل مدير الميدان مباشرة خاصة مع أصحاب المنشآت الكبيرة، والتي ترى في التواصل معها قيمة معنوية واحتراماً لها، وتقديراً للتعاون مع متطلبات الجهاز، وقد أصبح أصحاب هؤلاء المنشآت عبر الزمن أصدقاء للعمل الميداني للجهاز، وقد أصبح استيفاء البيانات من طرفهم أكثر سهولة ومرونة.

كانت تواجهنا أحياناً حالات رفض التعاون من بعض الهيئات المحلية، وبمجرد زيارة لتلك الهيئات من قبل مدير الدائرة وتعزيز العلاقة معها، كانت هذه الهيئات تبدي تعاوناً جيداً مع الجهاز، إلى حد أن هذه الهيئات شكلت أكبر رافعه للدعم اللوجستي للجهاز خلال مراحل التجهيز للتعدادات المختلفة، من خلال توفير مقرات عمل للفرق الميدانية على مستوى المنطقة أو التجمع. إضافة لذلك كله فإن المعوقات الأمنية، ووجود الحواجز شكلت تحدياً كبيراً خاصة للباحثات اللاتي قد يتأخرن عن موعد وصولهن إلى بيوتهن.

فقد حدثت قصة مع فريق عمل تأخر بعد الدوام على أحد الحواجز لساعات طويلة، وبمجرد إخبار المؤسسة بالمعلومة، قام الجهاز ببذل أقصى جهد ممكن مع الباحثات وأهاليهن لحجز غرف فندقية للمبيت، إلا أن الأهالي أصروا على عودتهن للمنازل، الأمر الذي تمكن الجهاز من تحقيقه بعد حوالي ثماني ساعات من انتهاء العمل، كانت تجربة قاسية لهن ولذويهن، ولكن فيما بعد تم تكريمهن من قبل رئيسة الجهاز تقديراً لجهودهن.

العلاقات العامة والمسؤولية المجتمعية:

تميزت علاقة الجهاز منذ نشأته بالمصداقية مع المجتمع المحلي، حيث كان ولا يزال على تواصل مع مكونات المجتمع كافة، من حكومة، ومؤسسات عامة، وأهلية، وجامعات، وحتى أفراداً، وذلك لتلمس الحاجات الإحصائية لهذه الفئات، وتحديث المشاريع الإحصائية وفقاً للحاجات المتجددة للمجتمع.

للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مجلس استشاري يرأسه دولة رئيس الوزراء، يضم ثلاثة وثلاثين عضواً، يمثلون الوزارات العامة والمؤسسات ذات العلاقة، والمجتمع المدني، ويجتمعون مرتين في العام. حيث يحدد المجلس التوجهات الإحصائية العامة للبلاد.



رئيس الوزراء د. محمد اشتية خلال ترؤسه
لاجتماع المجلس الاستشاري، 2019



رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله خلال ترؤسه
لاجتماع المجلس الاستشاري، 2017



رئيس الوزراء د. سلام فياض خلال ترؤسه
لاجتماع المجلس الاستشاري، 2011

كما يعقد الجهاز ورش عمل مستمرة مع الوزارات والمؤسسات العامة، ويقوم بتوقيع اتفاقيات تعاون بينه وبين مختلف الجهات المعنية بالرقم الإحصائي. وإضافة للمشاريع الإحصائية المنشورة، فإن لدى الجهاز قسم خاص بخدمات الجمهور يتلقى طلبات الحصول على البيانات الإحصائية وفقاً لحاجة الباحثين ويتم تزويدهم بها في مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ طلب الباحث لهذه البيانات.

الأسرة الإحصائية:



أبناء الأسرة الإحصائية 2010

تميزت الأسرة الإحصائية بالاطلاع الواسع، والثقافة، والمهنية، والمجتمعية، والخبرات التراكمية، فعندما تسأل موظفاً في الجهاز المركزي للإحصاء أفنى حياته في العمل براتب متواضع، رغم الخبرة الطويلة التي يمتلكها وفرص العمل المحلية والإقليمية المتاحة لهذا التخصص وتقول له: «لماذا الإحصاء؟» فيجيب: «إن الإحصاء كمادة علمية ممتعة جداً، البحث العلمي مهم في معرفة الواقع وحين تحول الأرقام إلى نص يفهمه الناس تشعر بمتعة كبيرة، وتتمكن من تحويل العلامات الصماء لمردود ثقافي». «وأن الإحصاء يضع النقاط على الحروف بطريقة علمية بعيداً عن الانفعالات العصبية».

«أنت تقوم بعمل مهم وممتع جداً، بعيداً عن ضغوطات الأعمال الروتينية. هنا لا يوجد وقت فراغ، فأنت في حالة بحث دائم، المعلومات والمعطيات لا تتوقف لحظة عن التغير والتبدل، لهذا أنت في حالة حراك دائم لتحديث البيانات». «وأنت معني بما تقوله الصحف، وقراءة آخر الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وحضور الندوات، وورش العمل، لتفهم الرقم الذي أمامك، وتحلله بناء على المعطيات الحديثة، مما يربطك بشكل دائم بالمجتمع، المذهل في تغييراته، وحراكه، وتغير اهتماماته عبر الفترات الزمنية القصيرة جداً».

«العمل متعب لكنه ممتع، في البدايات كان له تأثيره على الحياة الأسرية، فأنت أحياناً قد تضطر للنوم في المقر، ولا تفكر إلا بالعمل حتى وأنت في بيتك، إنها ليست وظيفة تنتهي بانتهاء الدوام. خاصة في فلسطين، فأنت تريد أن تضع فلسطين على الخارطة العالمية الإحصائية. وحتى بعد مضي وقت طويل لا تتحول الأعمال إلى روتينية ومكشوفة، تذهب كل يوم إلى الدوام، وتتوقع مهام جديدة، وتدخل في لجان لم تسمع عنها من قبل».

«هذه هي أسرتك الإحصائية، لا انفصال بين العمل والبيت، ولا بين ساعات الدوام والراحة، لا انفصال بين الموظفين وعائلاتهم، ولا بين مقدم الخدمة والجمهور».

كثير من الموجودين أنشأوا عائلاتهم أثناء الدوام، والكثيرون دخلوا الوظيفة كأفراد وهم الآن عائلة. اليوم الترفيهي الذي بدأ كتقليد في بداية تأسيس الجهاز وضم كل موظفي الجهاز مع عائلاتهم حول المشاعر الفردية والضيق إلى مشاعر جماعية واسعة تضم الجميع. فلا يهم ما تفعله هنا، سواء كنت مديراً عاماً أو مستشاراً أو سائقاً أو موظف استقبال، أنت تتحمل مسؤولية تمثيل الوطن حيث تقف. وأنت تمثل الجهاز في كل مكان تتواجد فيه. أنت لست وحدك أيضاً، وبإمكانك الاعتماد والاستناد على العائلة.

لقد وقفت الأسرة الإحصائية في وجه الضغوطات السياسية حين رفض مديرها في يوم ما الإذعان للضغوطات في التوظيف السياسي، أو تغيير الأرقام الإحصائية أو تأخير إعلانها. وقفت هذه الأسرة في وجه التهديدات وأعلنت الإضراب. كما أنها هي أيضاً التي أجلت أفراحها وعضت على جراحها لتتحمل مسؤولياتها في العمل الذي لا يمكن تأخير أو تأجيله. وهي التي حاولت دائماً الوصول إلى الرقم الإحصائي رغم المخاطر والأعباء المادية والمعنوية. إنها العائلة التي شكلت الجهاز والجهاز الذي تحول إلى عائلة. إضافة لذلك فقد انتهج الإحصاء أسلوب نقاش حاجات العاملين لديه، من خلال تنظيم أيام العمل في أماكن مفتوحة مثل الحدائق العامة أو المراكز الثقافية، أو غيرها من الأماكن التي تشعر الموظف بالراحة، والبعد عن ضغط العمل، والتقارب الإنساني بين مختلف المستويات الإدارية، هذا إضافة لتفعيل لجان العمل الاجتماعي والتكافل والمشاركة الفعالة في مناسبات الموظفين في الأفراح والأفراح.

قصتنا مع الجودة:

يستثمر جهاز الإحصاء المركزي في تأهيل موظفيه، يمكن ملاحظه هذا الأمر بسهولة حين تتكلم مع أي موظف عن تاريخ تطوره في الوظيفة وحتى على الصعيد الإنساني والاجتماعي، ستسمع كلمات عن التدوير الوظيفي، وفترات التدريب الأولية، وإعداد الأبحاث الدورية، وكتابة التقارير، وتقديم العروض التجريبية قبل أي تمثيل لأي موظف في الخارج.

من النادر أن تجد موظفاً أو مسؤولاً استمر في موقعه الوظيفي لفترة طويلة، الجميع أخضعوا لفترة تدريب أولية تمتد إلى ثلاثة أشهر، لا يفعل خلالها شيئاً سوى القراءة، والبحث عن الإحصاء بصورته النظرية والتحليلية، ثم يبدأ تدريبه على العمل الميداني والتواصل مع الجمهور. كل من يتلقى تدريباً خارجياً عليه تقديم تقرير مفصل ومن ثم نقل الخبرة التي اكتسبها لمن حوله.

إن بناء القدرات هو برنامج مكثف ينقل الخبرات من جيل إلى جيل، وهذا ينعكس بصورة جلية في تحول الكثير من الموظفين في الجهاز المركزي للإحصاء إلى خبراء دوليين في دول مجاورة.

ويختلف نمط التدريب مع اختلاف المستوى الوظيفي، ويحتفظ كل موظف بحقه في تطوير قدراته على جميع المستويات، فقد يبدأ ذلك بإبداء الرأي وحتى تقديم المقترحات التي قد تغير من سير العمل وموقعه في الوظيفة. إن القدرة على تقديم المبادرات في مجال عملك أو حتى مجالات العمل الأخرى يساهم بشكل كبير في التدوير الوظيفي، ووضع الشخص المناسب في مكانه المناسب. وتخلق أشخاصاً مبدعين لا يتوقفون عن الحلم والتفكير بإبداع، من أجل التطور الشامل وليس فقط في مجال الوظيفة الضيق.

ويعمل الجهاز على خطة تدريبية لتنمية القدرات التحليلية لتنفيذ بحوث ودراسات معمقة، الأمر الذي يزيد من الإبداع والتحدي لدى الموظفين، كما أن مراجعة الهيكلية التي تجري مرة كل سنتين ويتم تحديثها باستحداث دوائر جديدة، أو تغييرها، كما حدث باستحداث دائرة للجودة والسجلات المركزية الإدارية مثلاً فهذا أمر لا يجعل الموظف في جهاز الإحصاء يشعر أنه باق في مكانه إلى الأبد وبإل إن فرصه للحصول على ترقية حاضرة على الدوام.

لقد تطور برنامج بناء القدرات الداخلي بشكل كبير مع توسع الاحتياجات الدولية، وحالياً مع التكنولوجيا الجديدة وطرق نشر البيانات بطريقة غير تقليدية، الأمر الذي غير كثيراً في طريقة العمل، مثلاً، كان جمع المعلومات وإدخال البيانات يتم بشكل يدوي بالكامل، الآن يتم استخدام اللوح الرقمي المربوط بنظم المعلومات الجغرافية في إنتاج الإحصاءات وليس فقط بنشرها.

مواقع التواصل الاجتماعي هي الأخرى أدخلت وسائل جديدة لنشر المعلومات، وفرضت نفسها كواقع لإنتاج طرق غير تقليدية للنشر. يعمل الجهاز حالياً على تطوير تطبيق خاص لنشر البيانات باستخدام الصور المتحركة ثلاثية الأبعاد، بحيث تتحول الأرقام إلى تصورات مرئية تسهل فهم المعلومات والنتائج من قبل جميع المعنيين بها، عوضاً عن كونها أرقاماً وجدول فقط.

كما يحاول الجهاز إدخال البعد الإنساني في الإحصاءات، عن طريق نقل تجارب حية، وسرد قصص بعض الأسر عن طريق المقابلات من أجل توضيح أهمية الإحصاء في حياة الناس. الأمر الذي يغير الكثير من المفاهيم الخاطئة، ويزيد من الوعي لدى الجمهور، مما يحد من الجهل الإحصائي ويخفف من الأعباء الإحصائية. كما يستهدف البرنامج الأطفال والمراهقين عن طريق إنشاء موقع ألعاب خاص يجيب على الأسئلة والمعلومات التي قد تشغلهم. وقد عمل الجهاز مع وزارة التربية والتعليم لإدخال الجزء الإحصائي في المنهاج بطريقة ميسرة.

وإيماناً من الجهاز بالتميز والإبداع في العمل، فقد عمل على إلزام نفسه بأعلى مستويات الجودة سواءً في البيانات الإحصائية أو في النظم الإدارية، حيث أنشأ دائرة مختصة بالجودة للرقابة على جودة البيانات، وجودة الأنظمة والإجراءات الإدارية، وقد حصل الجهاز على شهادة أيزو 9001 المتعلقة بنظم إدارة الجودة سنة 2010م. وحصل على شهادة التميز الأوروبي ملتزمون بالتميز Committed to Excellence C2E في العام 2017م.

ويركز الجهاز تفكيره المستقبلي على تطوير البنية التحتية لنظم المعلومات، والتفاعل مع المستخدمين، والاستفادة من التطورات في مجال التكنولوجيا، وتعزيز دور المستخدمين، وتطوير العلاقة معهم.

إن الجهاز المركزي للإحصاء مثله مثل جميع مؤسسات الدولة يعيش في خطر دائم، وهو خطر مادي مباشر وآخر معنوي طويل الأمد. ورغم أن المؤسسة مؤسسة حكومية، إلا أن الجزء الأهم من ميزانيتها، المتعلق بالجانب الفني (وهو كبير جداً في العادة) يتم توفيره من قبل المؤسسات المانحة. لهذا تخضع الميزانية للتجاذبات والتناحرات السياسية التي تجعل المستقبل رهيناً للوضع السياسي. الأمر الذي يبدو جلياً الآن مع اقتصار السلة التمويلية على ممول واحد فقط، بعد أن كانت تحتوي على عدد من الجهات التمويلية. وهو ما يطرح سؤالاً ملحاً لدى المسؤولين في الجهاز حول الخطط الاستراتيجية للجهاز وتطلعاته للمستقبل.

كما يعمل الجهاز بشكل كبير على تطوير السجلات الإدارية في وزارات السلطة، لتكون هي المصدر الرئيس لجمع المعلومات، والتي يمكن استخدامها لاحقاً في إخراج البيانات.

أزمة التمويل:



توقيع أول اتفاقية لدعم الجهاز بين فلسطين وسويسرا

بعد سبعة عشر عاماً من العمل في جهاز الإحصاء تقول مديرة العلاقات الدولية: «إن البرامج والأنشطة الإحصائية في الغالب، تعتمد على الجهات المانحة وهذا يخلق عدم استدامة للبرامج، لقد بدأنا بستة مانحين في مجموعة التمويل الرئيسة للجهاز حيث كان كل المانحين يضعون تمويلهم في سلة واحدة، ونحن ندير الموضوع داخل الجهاز، للأسف مع الوقت انسحب المانحون بسبب الظروف السياسية في العام 2006م، ولم يتبق سوى هولندا والنرويج والوكالة السويسرية للتنمية، بعد ذلك انسحب الهولنديون

في 2009م، والسويسريون في 2017، حالياً يوجد فقط النرويجيون ضمن مجموعة التمويل الرئيسة للجهاز. مع العلم أن البرامج الفنية تكلف ما بين 7-8 مليون دولاراً أمريكياً، ويضعنا هذا مع عجز في الميزانية قيمته مليون و800 ألف دولاراً أمريكياً، وهذا يزيد من الضغط ويهدد المؤسسة ويضعنا تحت الخطر الدائم.

إن أهم الاستراتيجيات التي نحاول من خلالها النظر إلى المستقبل هو الضغط على الحكومة لزيادة قيمة المساهمة في الميزانية، خاصة وأن الحكومة قد وقعت على اتفاقية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م ويتولى الجهاز رئاسة الفريق الوطني لتنسيق وتنفيذ الخطة وهو ما يجعل التوجه الوطني العام للحكومة والوزارات يعتمد على الإحصاءات بشكل أوسع من أجل الوفاء بالالتزامات.

حقق الجهاز المركزي للإحصاء إنجازاً كبيراً نتيجة للجهد والعلاقات الدولية في جعل الجهاز الجهة الوحيدة المخولة بتوفير البيانات، بعد أن كان الاعتماد في السابق على بيانات من مصادر دولية خارجية مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المصادر. بالإضافة لهذا يعمل الجهاز على ما يسمى بالسجلات الإدارية، حيث تتوفر البيانات في مؤسسات الدولة عموماً ونستطيع نحن الاستفادة من هذه السجلات في توفير الإحصاءات بعد معالجتها والتأكد

من دقتها». إن 48% من المؤشرات الإحصائية الآن تعتمد على السجلات الإدارية الموجودة في المؤسسات والوزارات ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة.

كما يعتمد الجهاز على بعض الوزارات في جمع المعلومات بشكل كامل مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة السياحة، ووزارة الثقافة، وذلك لشمولية وجودة السجلات المتوفرة في تلك الوزارات. إلا أن السجلات المتوفرة في بعض الوزارات غير كافية وليست على مستوى من الجودة يؤهلها إلى الدرجة التي يمكن فيها الجهاز من استخدامها لإخراج البيانات الإحصائية، وهذا ما يدفعه نحو عقد الدورات وورش العمل الخاصة بهدف رفع كفاءة السجلات الإدارية في هذه الوزارات والمؤسسات، بحيث يتمكن في يوم ما من الاعتماد على السجلات الإدارية من هذه المؤسسات والوزارات كل حسب اختصاصه دون الحاجة إلى جمعها من الميدان، وبالتالي التخفيف بشكل كبير من الأعباء المالية. كما ويتوجه الجهاز إلى ممولين جدد ويخاطبهم وفق اهتماماتهم الإحصائية.

الإحصاء وفايروس كوفيد 19 «كورونا»:

في عام 2020م أطلقت جائحة كورونا على العالم، وألقت بظلالها السيئة على البشرية جمعاء، ونحن كجزء من هذا العالم ومن هذه السلسلة البشرية المنتشرة هنا وهناك، فقد حصلنا على حصتنا من هذه الجائحة المقيتة، والتي أثرت بشكل سلبي على سائر القطاعات والحياة البشرية بشكل عام، فبدأنا باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية للتعيش معها، وتجنب آثارها السلبية قدر الإمكان، ومن هذه الإجراءات العزل المنزلي، والحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي، والتواصل عن بعد، وقد فرضت هذه الجائحة سلوكيات وأساليب جديدة في المجتمع، وأصبحت ملزمة لسائر أفراد المجتمع في سبيل التخفيف من آثارها السلبية على الحياة البشرية أولاً، ثم على النواحي الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية، والتعليمية، وأصبح سلوك الفرد رهين لهذه الإجراءات الجديدة وتلزمه بالتعايش معها.

لذا قام الجهاز بالتأقلم مع هذه الأوضاع وامتطاء صهوة التغيير والتعديل على السبل والإجراءات، وخطط العمل في سبيل إنجاز المهام المطلوبة منه على أكمل وجه، فقام بتجميع البيانات المطلوبة بالطرق المهنية الحديثة، ألا وهي الطريقة الإلكترونية، واستخراج النتائج وتزويدها لصناع القرار في الوقت المناسب. ومن بعض التغييرات التي أجراها الجهاز، إلغاء بعض المسوح التي تتطلب لقاء المبحوث وجهاً لوجه، وتأجيل بعض المسوح واعتماد أسلوب العمل البيتي، والتواصل عن بعد، ورافق هذا التطوير في الوسائل، مثل تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي قدر الإمكان.

وقد بادر الجهاز بإصدار بيان صحفي أعلن فيه الاستمرار بأعماله، ومواصلة إنتاج المواد الإحصائية (التقارير والبيانات الصحفية) في موعدها، وحسب الرزنامة الإحصائية. مما جعله ينتهج أسلوب القيادة الاستباقية من ناحية الاستعداد لمواجهة الأزمة داخلياً، تم تشكيل نواة إدارية لإدارة وتوجيه أعمال الجهاز، وتم العمل بشكل سريع وفعال على وضع خطة متكاملة بخصوص طرق التواصل بين الموظفين، وتسهيل العمل خلال فترة الطوارئ. حيث شملت الخطة ما يلي:

- العمل بشكل فوري على إعداد تنبؤات الخسائر في الاقتصاد الفلسطيني وفي القطاعات الرئيسية.
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية والمشاركة في كل النشاطات الافتراضية ومشاركة التجربة.
- تزويد مستخدمي البيانات كافة ببيانات ذات علاقة مثل: الفئات الأكثر تهميشاً أو عرضة للتهميش في ظل الإغلاق.
- تزويد الحكومة الفلسطينية ببيانات ذات علاقة بواقع الأزمة حول فئات السكان، والفقر، وأماكن التجمعات والتنبؤات الاقتصادية.
- التواصل مع الجمهور بشكل فاعل من خلال إنشاء خط ساخن للرد على أية اتصالات وتلبية الحاجة للبيانات.
- إعداد خطة للموارد البشرية من حيث تقسيمات العمل، والأخذ بمبدأ سلامة الموظف أولاً.
- جمع البيانات لموضوعات معينة كالأسعار عبر الهاتف.
- تم إرسال خطة عمل الجهاز وخطة الطوارئ إلى جميع شركاء الجهاز بما فيها شعبة الأمم المتحدة للإحصاء.
- تم تزويد شعبة الأمم المتحدة للإحصاء بكافة المواد التي أعدت حول بيانات ذات علاقة بالجائحة، وتم وضعها على موقع مخصص لتفاعل الأجهزة الإحصائية مع الأزمة.

وبعد انتهاء فترة الإغلاق، والعودة التدريجية للعمل المكتبي، تم العمل على أخذ كافة الإجراءات للالتزام بالبروتوكول الصحي المعلن من قبل وزارة الصحة، واستمرار مشاريع الجهاز بشكل طبيعي في نشر التقارير الإحصائية، حيث صدر مؤخرا تقرير أهداف التنمية المستدامة الأول، وإطلاق أطلس التنمية التفاعلي المبني على خطة الحكومة للتنمية بالعناقيد.

بعض الجوائز التي حصل عليها الجهاز:



رئيسة الجهاز خلال تسلمها وسام الاستحقاق والتميز الذهبي، 2018



رئيس الجهاز خلال تسلمه جائزة فلسطين للتميز والابداع، 2007



فريق الجهاز خلال تسلمه جائزة النزاهة، 2019



حصول الجهاز على جائزة معهد ESRI، 2018



الجهاز يحصل على قلادة وسام التميز الإحصائي العربي 2018 من اتحاد الإحصائيين العرب

الخاتمة:

لقد حاولنا قدر المستطاع في هذا الكتاب أن نسلط الضوء على المسيرة الإحصائية منذ بداية العام 1993م ولغاية نهاية عام 2020م، وإعطاء لمحة تاريخية حقيقية عن واقع هذه المؤسسة الرائدة وما رافقها من صعوبات، وإنجازات، وإخفاقات، ونجاحات، مما وضعها في قمة المؤسسات الرائدة في هذا الوطن، حيث أصبحت مؤسسة يشار لها بالبنان على كافة الصعد، محلية كانت أو إقليمية أو دولية. كما أننا حاولنا إبراز الدور الرئيس الذي قامت به المؤسسة الإحصائية في سبيل بناء الدولة الفلسطينية. حتى تقف على أرضية صلبة قادرة على الصمود في وجه التحديات والصعاب لأن ذلك أفضل من الوقوف على أرضية رخوة تتقاذفها الأهواء والأمزجة الشخصية.

وكان لهذه المؤسسة الرائدة حضور مميز على كافة الصعد، وهذه المكانة العالية التي يتبوّأها الجهاز، ما كانت ستتحقق لولا جهود جميع العاملين فيها وانتمائهم الحقيقي لها. فقد تعاملوا بنكران الذات لأجل المصلحة العامة، وضحووا فصاروا أسرة إحصائية متميزة بكل ما تتضمنه الكلمة من معنى، حيث الاحترام المتبادل، والحرص الشديد على المؤسسة ونجاحاتها المختلفة، والمثابرة، والاجتهاد المنقطع النظير في سبيل رفعة المؤسسة وتقدمها.

ولا شك أن المؤسسة مرت في فترات عصيبة، ولكن إيمان أفرادها بها وبضرورة إعلاء شأنها ومكانتها، ذل كل الصعاب التي واجهتها، وتحقق الإنجاز المنشود، وأصبحت تحتل المكانة الرفيعة بين مثيلاتها في سائر دول العالم.

وساهمت هذه المؤسسة الرائدة بشكل مباشر وغير مباشر في بناء الدولة، وزودت صناعات القرار بما يلزمهم من بيانات، ومعلومات، لغايات التخطيط، والتطوير السليمين، لبناء مجتمع ناجح ومتطور، وتوفير بيئة داعمة للتطور والتقدم. واستطاعت إدارة المؤسسة من ترؤس العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية، أو المشاركة في عضويتها، وهذا اعتراف من تلك المؤسسات، والهيئات، بالقدرات الخلاقة التي تتمتع بها المؤسسة وإدارتها.

ويجدر بنا في هذا السياق أن نشيد بالدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسة، ومساهمتها الفاعلة في المهام الملقة على عاتق سائر المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

الإحصاء ليس مجرد رقم - إنه يروي قصة إنسانية. إنه يتحدث عن صحة الأشخاص ورفاههم، والمشاكل والآفاق، والظروف الاجتماعية والاقتصادية. ويعزز جمع الإحصاءات وتحليلها جيداً التنمية المستدامة كما يُمكن من تحديد أولئك المعرضين لخطر التخلف عن الركب.

يجب أن نكون قادرين على الوثوق في أن الإحصائيات تخبرنا بالحقيقة. ويجب اتخاذ خطوات للتأكد من أن البيانات دقيقة ومتسقة وكاملة - مما يمنحنا الصورة الكاملة. في الوقت نفسه، يجب أن نكون قادرين على الثقة في كيفية استخدام الإحصاءات، وأن العملية تحترم الخصوصية وتمنع التمييز.

اليوم هو الوقت المناسب لدعوة الإحصائيين والحكومات وأولئك الذين يقودون الابتكار التكنولوجي للتأكد من أن البيانات التي ننتجها دقيقة وتعكس القصص الإنسانية وراء كل رقم. فمن خلال الحصول على بيانات أفضل، سيكون لدينا فهم أفضل للتحديات التي يواجهها الأفراد ومدى التقدم الذي نحريه في تحسين حياتهم وحماية حقوقهم.